واقع الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية في قطاع غزة عام 2021

مركز الميزان لحقوق الإنسان
AL MEZAN CENTER FOR HUMAN RIGHTS

مركز الميزان لحقوق الإنسان
AL MEZAN CENTER FOR HUMAN RIGHTS

واقع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
في قطاع غزة خلال عام 2021

فبراير – 2022

مركز الميزان لحقوق الإنسان

مركز الميزان لحقوق الإنسان هو مؤسسة أهلية فلسطينية مستقلة لا تهدف إلى الربح، تتخذ من قطاع غزة مقراً لها، وتتمتع بالصفة الاستشارية لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة، وتهدف إلى تعزيز احترام حقوق الإنسان ورفع الوعي بأهميتها، وتعزيز أسس الديمقراطية في الأراضي الفلسطينية المحتلة وخاصة في قطاع غزة.

فلسطين – قطاع غزة

مكتب غزة:

حي الرمال الغربي، الميناء، شارع عمر المختار، مقابل محطة عكيلة للبترول، (مقر السفارة الروسية سابقاً) –

ص.ب: 5270 تيليفاكس: 7/ 2820442-8(0)-970+

مكتب جباليا

مخيم جباليا- شرق مفترق الترانس - عمارة العيلة الطابق الأول، ص.ب: 2714، تيليفاكس: 4/ 2484555-8(0)-970+

مكتب رفح:

شارع عثمان بن عفان- عمارة قشطة – الطابق الأول، تيليفاكس: 2137120-8(0)-970+

البريد الالكتروني:

info@mezan.org

mezan@palnet.com

الصفحة الالكترونية: www.mezan.org

صورة الغلاف: المصور علي جادالله

لتقديم الشكاوى والمقترحات، الرجاء الدخول على موقع المركز الالكتروني واختيار أيقونة الشكاوى والاقتراحات www.mezan.org

حقوق الطبع والنشر محفوظة لدى مركز الميزان لحقوق الإنسان © 2022

جدول المحتويات

مقدمة: 5

الأحوال الاقتصادية: 6

قطاع الصناعة: 9

قطاع التجارة: 9

قطاع الزراعة: 11

قطاع الخدمات: 13

واقع الطاقة الكهربائية: 13

الأحوال الاجتماعية: 15

الحق في الحماية وتكوين الأسرة: 16

مستوى الفقر وانعدام الغذاء الكافي 18

واقع الأشخاص ذوي الإعاقة: 19

واقع الحق في العمل: 20

واقع الحق في السكن: 21

واقع الحق في الصحة: 23

تداعيات سياسة الحصار الإسرائيلي والهجمات الحربية: 23

التحويلات الطبية وواقع الأدوية بوزارة الصحة: 24

جائحة كورونا: 27

مؤشرات صحية مختارة: 27

الحقوق البيئية: 28

آثار العدوان على مرافق المياه والصرف الصحي: 29

واقع المياه في قطاع غزة: 30

الآثار البيئية الناجمة عن الهجوم على منشآت زراعية: 30

التلوث البحري وتآكل وانجراف الشاطئ: 31

الحقوق الثقافية: 31

واقع الحق في التعليم: 31

المشاركة في الحياة الثقافية: 33

التوصيات: 34

مقدمة:

شهد قطاع غزة عام 2021 استمرار وتصاعد الانتهاكات الخطيرة لقواعد القانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، بما فيه العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وساءت الأحوال المعيشية في قطاع غزة، وتصدرت ممارسات قوات الاحتلال الإسرائيلي وهجماتها على المدنيين وممتلكاتهم أبرز العوامل التي تسببت في تعميق الأزمات الإنسانية وحرمان نحو (2) مليون إنسان من حقوقهم الأساسية وسبل العيش الكريم.

شنت قوات الاحتلال الإسرائيلي هجوماً حربياً واسع النطاق على قطاع غزة في أيار/ مايو 2021، أوقع خسائر كبيرة في الأرواح والممتلكات العامة والخاصة، ومرافق البنية التحتية، وترافق الهجوم مع تشديد القيود على الحركة من وإلى قطاع غزة، وحظر إمدادات الوقود والأدوية وغيرها من السلع والمواد الأساسية. كما أعلنت قوات الاحتلال عن استكمال بناء جدار اسمنتي تحت الأرض، وآخر اليكتروني فوق الأرض حول قطاع غزة. وواصلت اقتطاع أموال عائدات الضرائب التي تحولها للخزينة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية؛ الأمر الذي انعكس سلبياً على المؤشرات الاقتصادية خاصة بعد انخفاض حجم المنح والمساعدات الخارجية.

وعلى صعيد الملاحقة القضائية الدولية وإنصاف ضحايا انتهاكات قواعد القانون الدولي الإنساني، لم يطرأ تقدم ملموس، بالرغم من إعلان المحكمة الجنائية أنها شرعت في فتح تحقيق حول شبهات ارتكاب إسرائيل لجرائم حرب في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وصعّدت سلطات الاحتلال من هجمتها على المؤسسات الأهلية في محاولة لإسكات مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني التي تطالب بالمساءلة والعدالة، وفي سابقة خطيرة صنّفت (6) مؤسسات حقوقية وتنموية بأنها "منظمات مرتبطة بالإرهاب" بموجب قانون مكافحة الإرهاب الإسرائيلي لعام 2016م.

وساد جو من الإحباط بعد تراجع الرئيس محمود عباس عن إجراء الانتخابات العامة، التي اعتبرت مدخلاً نحو إنهاء حالة الانقسام الداخلي، وتشكيل مجلس تشريعي يعطي الثقة لحكومة فلسطينية تتبنى وتعالج كافة القضايا الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، لكن في خضم الاستعداد بدا واضحا رفض سلطات الاحتلال إجراء الانتخابات في مدينة القدس، ما شكل مبرراً لإلغائها، وهو تطور ضاعف من حالة الاحتقان السائدة في الأرض الفلسطينية المحتلة.

وتشير أعمال المراقبة إلى أن قطاع غزة لم يحظ بالقدر الكافي من الدعم والمساندة من قبل السلطات الفلسطينية طوال عام 2021، بالرغم من استمرارها في جباية الرسوم والضرائب، دون تنفيذ برامج واسعة تسهم في تحسين مستوى الخدمات الأساسية. وتفاقمت أوضاع الأسر نتيجة ارتفاع أسعار السلع والبضائع في الوقت الذي حافظت معدلات الفقر والبطالة على نسب مرتفعة. وعلى صعيد حماية وتكوين الأسرة وتلبية الاحتياجات، تواجه الأطفال والنساء انتهاكات متعددة ومخاطر صحية؛ نتيجة التحديات التي تواجه خدمات الرعاية الصحية.

وكما كان متوقعاً، انتهى عام 2021 ولم تنتهِ العوامل والعقبات الرئيسية التي تحول دون احترام وحماية حقوق الإنسان، وظلت مشاعر القلق وحالة الخوف من المستقبل هي السائدة بين المواطنين خاصة وسط النساء، وكبار السن، والمرضى، وحتى بين الشباب الذين يشكلون نسبة كبيرة من المجتمع، واستمرت حالة الإقصاء، والتمييز، والاضطهاد والمعاناة، خاصة في ظل غياب أفق سياسي يُسهم في إعمال الحق في تقرير المصير للفلسطينيين.

يهدف تقرير " واقع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في قطاع غزة عام 2021" الذي دأب المركز على إصداره، إلى استعراض أبرز المتغيرات المتعلقة بالحقوق الواردة في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والقيود

والمعوقات التي تحول دون إعمالها، واستعراض أبرز المعلومات المعززة بالأرقام والمؤشرات التي تدلل على جسامة الانتهاكات والخسائر البشرية والمادية.

وجرى تقسيم التقرير إلى ثلاثة محاور رئيسية؛ الأول: الواقع الاقتصادي، ويسلط الضوء على القطاع الصناعي ومؤشراته، ويسرد تفاصيلاً عن واقع الصناعات والقطاع التجاري والزراعي، وقطاع السياحة والآثار، وقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. وفي المحور الثاني يتناول الأحوال الاجتماعية، ويتطرق إلى مستوى الحماية الاجتماعية، وواقع أصحاب ذوي الاحتياجات الخاصة، والحق في الصحة والحق في العمل، والسكن الملائم، ثم يسرد تفاصيل إضافية عن واقع قطاع الخدمات وخاصة المياه والصرف الصحي، وواقع التيار الكهربائي وواقع البيئة والتلوث. وفي المحور الثالث، يستعرض الحق في التعليم، وواقع المكتبات ومعارض الكتب والإيداع القانوني.

الأحوال الاقتصادية:

واجهت القطاعات الاقتصادية العديد من العقبات والتحديات خلال العام؛ نتيجة استمرار الحصار المفروض على قطاع غزة، ومنع وتقييد حركة وتنقل الأفراد والبضائع، واستمرار الهجمات الحربية الإسرائيلية، التي استهدفت المكونات الرئيسية للقطاعات الاقتصادية والتي كان أشدها وأبرزها الهجوم الحربي واسع النطاق في أيار/ مايو 2021 والذي خلف تدميراً واسعاً في منشآت اقتصادية مختلفة، إذ تضررت (1439) منشأة صناعية وتجارية وعامة، بشكل كلي وجزئي، وتباينت الخسائر التي لحقت بالمباني والمعدات والآلات وخطوط الإنتاج، والأجهزة والمواد الخام والبضائع المخزنة. ومن بين هذه المنشآت المتضررة (209) منشأة، أي ما نسبته (15%) تعرضت للأضرار جراء هجمات حربية في سنوات سابقة. كما ألحقت الهجمات أضراراً جسيمة في البنية حالت دون عودة المنشآت الصناعية للعمل، ولاسيما تدمير الطرق، وشبكات الكهرباء، والمياه، والاتصالات.[1]

كما أسهمت جائحة كورونا (كوفيد-19) وطفراتها، واستمرار الإجراءات الاحترازية وحالة الطوارئ واعتماد سياسية الإغلاق الجزئي، في تعميق أزمة القطاعات الاقتصادية المالية؛ بحيث عجزت كثير من المنشآت الاقتصادية عن الوفاء بالتزاماتها المالية للبنوك والمؤسسات المالية، ولاسيما أصحاب المشاريع الاقتصادية الصغيرة.

وعلى صعيد حركة التجارة الخارجية، تشير البيانات إلى انخفاض معدل الواردات (بضائع للقطاع الخاص ومحروقات ومساعدات إنسانية)، بحيث بلغت نسبة الانخفاض (9.6%)، إذ انخفضت أعداد الشاحنات من (116,719) شاحنة في عام 2020م إلى (105,514) شاحنة في 2021؛ يعود هذا الانخفاض إلى إغلاق المعابر، ولاسيما خلال وبعد الهجوم الحربي على قطاع غزة.[2]

وأوضحت وزارة الاقتصاد في غزة صعوبة الأوضاع الاقتصادية، بالرغم أن الصادرات ارتفعت من (3077) شاحنة في عام 2020 لتصل إلى (4631) شاحنة في عام 2021، ويعزا الارتفاع إلى فتح المجال إلى تصدير الخردوات. كما أن الصادرات الفلسطينية لم تصل بعد إلى ما كانت عليه قبل عام 2007م، حيث سجل حجم الصادرات عام 2006 حوالي (5290) شاحنة أي بمعدل (440) شاحنة يومياً، حيث كان من المفترض أن تتضاعف هذه الكميات.

وبالرغم من أهمية الحركة التجارية وخاصة الصادرات؛ كونها تُسهم في زيادة معدلات التشغيل، وتخفف من حدة البطالة، إلا أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي تتعمد عرقلة حركة التبادل التجاري، وتفرض إجراءات طويلة ومعقدة على عملية الاستيراد، فاستيراد

(1) قاعدة البيانات، (2022)، مركز الميزان لحقوق الإنسان.

(2) وزارة الاقتصاد الوطني، الإدارة العامة للدراسات والتطوير والتنمية الاقتصادية، (يناير 2022) تقرير تطور حركة التجارة السلعية لقطاع غزة (2020-2021)

حوالي (1000) سلعة من بينها مواد خام تلزم لدوران عجلة الإنتاج، بالإضافة إلى الأجهزة والمعدات، يتطلب حصول المستورد على إذن وموافقة من الأجهزة الأمنية الإسرائيلية، وهي عملية عقيمة وبطيئة.

وفي هذا السياق أكد اتحاد المقاولين الفلسطينيين [3]، أن سلطات الاحتلال سمحت بدخول الحديد والإسمنت (الأسود والأبيض) عبر معبر كرم أبو سالم إلى السوق المحلي، لكنها في الوقت ذاته أفرغته من مضمونه بعد أن قامت بعرقلة دخول بعض المعدات والمواد التي تلزم لقطاع الإنشاءات مثل: الأنابيب بأقطارها المختلفة، وحديد (البروفيل)، ومادة الإسفلت (الزفت)، والمولدات الكهربائية والمصاعد ومادة (اومكسي) لمعالجة والحديد، وكوابل الكهرباء والمضخات.. الخ. واشترطت على المستورد إجراء تنسيق خاص قبل عملية الاستيراد؛ مما شكل إعاقة حقيقية لاستكمال بعض المشاريع في قطاع غزة وإعادة عملية الإعمار.

يشار إلى أن سلطات الاحتلال ومنذ سنوات تحظر دخول المواد الخام، والمواد الكيماوية، وقطع غيار ضرورية للصناعة وللبنى التحتية وقطاع الصحة بحجة أنها " ثنائية الاستخدام"، حيث تخضع هذه المواد التي تستخدم لأغراض مدنية للرقابة والفحص المشددين، وأشار مركز الدفاع عن حرية التنقل (جيشاه– مسلك) أن قائمة المواد " ثنائية الاستخدام" التي تحددها إسرائيل والتعريفات الفضفاضة التي تتضمنها بالإضافة إلى انعدام شفافيتها والتنسيق المعقد المطلوب من أجل دخول هذه المواد للقطاع، ما زالت تؤثر على كافة معالم الحياة في قطاع غزة، وهي تمنع إعادة إعمار وتطوير شبكة المياه والصرف الصحي أو المستشفيات والبيوت الخاصة،[4] وهذه التقييدات التي تفرضها اسرائيل على البضائع ثنائية الاستخدام؛ تؤخر الإعمار، وتؤدي إلى رفع أسعار المباني للمجتمع المحلي ومتبرعي المجتمع الدولي.

ومن جهة أخرى أسهم انخفاض مستوى المساعدات والمنح الخارجية لدعم السلطة الفلسطينية، وانخفاض التمويل المقدم للمنظمات والوكالات الإنسانية، في انكماش اقتصادي ظهر جلياً في الهبوط الحاد في العرض والطلب، وأكدت وزارة الاقتصاد بغزة أنه بالرغم من صعوبة الأوضاع الإنسانية خاصة في أعقاب الهجمات الحربية والخسائر البشرية والإنسانية، إلا أن حجم الواردات من المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة انخفضت مقارنة مع عام 2020م بنسبة (6.7%). [5]

وخلال عام 2021، تفاقمت الأزمة المالية للسلطة الوطنية جراء الحصار المالي والاستيلاء على أموال الفلسطينيين، حيث أكد مستشار رئيس الوزراء لشؤون التخطيط وتنسيق المساعدات اسطفان سلامة أن القرصنة الإسرائيلية المتصاعدة لأموال المقاصة اجتمعت مع جائحة كورونا، في ظل غياب الدعم الدولي، حيث ارتفعت الاقتطاعات الإسرائيلية من عائدات المقاصة، وتراوحت قيمتها ما بين (100–150) مليون شيقل شهرياً. [6]

وأكد سلامة أن الدعم الدولي الذي تتلقاه الخزينة الفلسطينية انخفض بشكل ملموس حيث إن الدعم الأمريكي متوقف تماماً منذ 2018، والدعم العربي تناقص في 2020 حتى توقف بشكل كامل في عام 2021، وتوقف الدعم الأوروبي لأسباب فنية، موضحاً أنه من المهم التفريق بين دعم الخزينة، وهذا توقف بشكل كامل، ودعم المشاريع والدعم الإنساني الذي لم يتأثر تقريباً. [7]

---

(3) مقابلة، علاء الدين الأعرج، نقيب اتحاد المقاولين الفلسطينيين. بتاريخ (7 فبراير 2022)

(4) مركز الدفاع عن حرية التنقل (جيشاه– مسلك)، خطوط حمراء، قوائم رمادية. الرابط الإلكتروني: https://features.gisha.org/red-lines-gray-lists-ar/

(5) وزارة الاقتصاد، مرجع سابق.

(6) وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)، (2021م، 28 ديسمبر). الاقتصاد الفلسطيني 2021.. أزمة مالية غير مسبوقة وبوادر انفراجه في 2022. تاريخ الاطلاع: 23 يناير 2022، الموقع: https://wafa.ps/Pages/Details/38656

(7) المرجع السابق.

الجدير بالذكر، أن استيلاء السلطات الإسرائيلية على أموال الفلسطينيين يتناقض مع اتفاقية باريس الاقتصادية التي تلزم بموجب المادة (15) منها إسرائيل بتحصيل الضرائب والرسوم على الاستيراد وتخصيص هذه الإيرادات الضريبية للسلطة الوطنية الفلسطينية[8]، لكن سلطات الاحتلال الإسرائيلي وفي إطار الإجراءات الانتقامية الجماعية التي تنتهجها ضد الفلسطينيين قررت معاقبة السلطة الفلسطينية؛ نتيجة إعالتها لأسر الشهداء والأسرى، وقررت خصم قيمة هذه المبالغ من أموال المقاصة التي تدفعها للسلطة الفلسطينية، وشرَّعت قانوناً لذلك، حيث أقر الكنيست الإسرائيلي بتاريخ 2018/7/8، قانون تجميد مخصصات المعتقلين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية وعائلاتهم، وأصدرت اللجنة الوزارية لشؤون الأمن القومي بتاريخ 2019/2/17، قراراً يقضي بتنفيذ القانون سالف الذكر، ما يشكل انتهاكاً لاتفاقية باريس الاقتصادية، وينطوي على مخالفة لاتفاقية فينا لقانون المعاهدات خاصة المادتين (26)، و(27) بوصفهما المرجع القانوني الأممي الخاص بالمعاهدات.[9]

من جهة أخرى، انعكس الانقسام الداخلي الفلسطيني سلبياً على إدارة المال العام وتحديد مجالات الصرف بشفافية، حيث تقوم السلطة الوطنية في رام الله بالاعتماد على الموازنة العامة التي أقرتها أو أقرها الرئيس، والتي لم تعرض على المجلس التشريعي، بينما تعتمد لجنة متابعة العمل الحكومي في قطاع غزة على خطة مالية وتعتبرها شأناً داخلياً لا يتم الإفصاح عنها. وفي الحالتين لم تجرِ استشارة أو مشاركة ممثلي المجتمع المدني، وظلت بنود الموازنة مبهمة، ولا يمكن من خلالها التعرف على حجم النفقات والإيرادات، وأولويات وآليات الإنفاق، وحجم المنح والمساعدات، ومستوى العجز والتمويل الحقيقي، فيما يشاع أن الداخلية والأمن الوطني تستحوذ على الحصة الأكبر من الموازنات.

وظلت الأرقام التفصيلية والحقيقية لإدارة المال العام خاصة تلك المتعلقة بإيرادات الضرائب والجمارك غير متوفرة، حيث أكد الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة " أمان"، أن وزارة المالية في قطاع غزة انتهجت سياسة عدم الإفصاح عن المعطيات والمعلومات والبيانات الخاصة بالإيرادات والنفقات في قطاع غزة، بل مارست انغلاقاً على الباحثين ومؤسسات المجتمع المدني (خاصة)، ولم يتم نشر أي خطط أو تقارير مالية ذات علاقة بالموازنة العامة، كما لم يناقش المجلس التشريعي " كتلة التغيير والإصلاح" الموازنة أو الخطة المالية في قطاع غزة علانية. ومن مظاهر عدم الشفافية في مجال الجباية انعدام نشر أرقام أو احصائيات أو مبالغ تم تحصيلها وآلية صرفها، ولم تظهر الرسوم أو الضرائب المحصلة. [10]

وعرض الفريق الأهلي لدعم شفافية الموازنة العامة، تقريراً حول واقع الإنفاق العام خلال النصف الأول من عام 2019، أكد فيه نشر السلطة الوطنية الفلسطينية موازنتها العامة للسنة المالية 2021 بشكل مختصر دون نشر البنود التفصيلية التي توضح مخصصات مراكز المسؤولية. [11]

يستعرض التقرير أبرز القطاعات الاقتصادية وتفاصيل الأضرار والخسائر التي لحقت بها، وأبرز القيود التي تحد من قدرتها على العمل.

---

(8) وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)، اتفاقية باريس الاقتصادية (1994/4/29)، الرابط الإلكتروني: https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=3288

(9) مزيد من التفاصيل، انظر، مركز الميزان لحقوق الإنسان، قراءة قانونية بشأن: القانون الإسرائيلي الخاص بتجميد أموال من العائدات الضريبية للسلطة الفلسطينية 2018م. الرابط الإلكتروني: http://mezan.org/post/28190

(10) الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة " أمان"، (2021): مؤتمر بعنوان: شفافية إدارة المال العام في قطاع غزة، الرابط الإلكتروني: https://www.aman-palestine.org/activities/16249.html

(11) الفريق الاهلي لدعم شفافية الموازنة العامة، (2021)، سلسلة تقارير رقم (198)، التقرير نصف السنوي للموازنة العامة 2021م.

قطاع الصناعة:

تعرضت المنشآت الصناعية إلى الاستهداف وتكبدت خسائر كبيرة، حيث بلغ عدد المنشآت الصناعية التي دمرتها قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال عام 2021 (59) منشأة انتاجية، من بينها (25) منشأة دمرت بشكل كلي، وتكرر الاعتداء على (8) منشآت في وقت سابق.

ويُعد استهداف مدينة غزة الصناعية أبرز الأمثلة على تدمير القطاع الصناعي؛ وشملت خسائر وأضرار في الأصول كالمباني والآلات والمعدات، والمواد الخام والبضائع والمنتجات وخطوط الإنتاج، علاوة على وسائل النقل من حافلات، ورافعات شوكية، ومكاتب إدارية. [12]يشار إلى أن العام انتهى ولم يتلق أصحاب المصانع المتضررة أي أموال تخفف من حجم الخسارة التي تكبدوها؛ مما حد من قدرتهم على إعادة الإنتاج؛ الأمر الذي انعكس على أعداد العمال والطاقة الإنتاجية.

ومن جانبه أكد الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية، أن القطاعات الصناعية واجهت صعوبات جراء القيود المفروضة واستمرار سياسة التفتيش الأمني الإسرائيلي على المعابر، وغياب آليات التصدير الطبيعية والمأمونة؛ علاوة على تضاعفت تكاليف النقل بعد حصر حركة البضائع في معبر (كرم أبو سالم)، حيث يتكبد القطاع الخاص تكلفة فرق النقل بما يعادل (400,000) شيقل سنوياً.

جدول رقم (1): يوضح أثر التغيرات السياسية والأمنية على الصناعات المختلفة عبر السنوات 2019، 2020، 2021م [13]

القطاعات الصناعية*	2019			2020			2021			
	عدد المصانع العاملة	العمال	الطاقة الإنتاجية	عدد المصانع العاملة	العمال	الطاقة الإنتاجية	عدد المصانع العاملة	العمال	الطاقة الإنتاجية	عدد المصانع المغلقة
الإجمالي/ المعدل	**1247**	**16360**	**%32**	**1349**	**14770**	**14.5**	**1212**	**18295**	**22%**	**569**

يتضح من البيانات الواردة في الجدول، أن القطاعات الصناعية لم تتجاوز (22%) من قدرتها الانتاجية خلال عام 2021، وأن زيادة طاقتها الإنتاجية مرتبط بتوفر عوامل كإمدادات وكلفة الطاقة، وحرية استيراد المواد الخام والسماح بالتصدير الخارجي دون عوائق. وتسبب الحصار والهجمات الإسرائيلية مع المتغيرات المحلية –كضعف الاستقرار السياسي والأمني، وضعف البنية التحتية واستمرار أزمة الطاقة– في ارتفاع أعداد المصانع المتوقفة بشكل تراكمي إلى (569) مصنع. واعتبر الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية أن عام 2021 أسوأ من الأعوام السابقة، خاصة بعد الهجمات الحربية واسعة النطاق، التي أجبرت المنشآت المتضررة على تسريح حوالي (5000) عامل.

قطاع التجارة:

استهدفت قوات الاحتلال، خلال هجوم أيار/ مايو (484) منشأة تجارية، من بينها (141) دُمرت كلياً، و(343) منشأة لحقت بها أضرار جسيمة. وتتوزع هذه المنشآت حسب نشاطاتها كالآتي: بقالة، ألعاب، إكسسوار، أجهزة كهربائية، مخازن، مواد تموينية،

(12) تأسست مدينة غزة الصناعية عام 1996 كأولى المدن الصناعية في فلسطين لتكون نافذة على العالم الخارجي ولتصدير المنتجات الفلسطينية، وتضم مجموعة كبيرة من الشركات الصناعية والتجارية المحلية والعالمية، وتبلغ مساحتها (480) ألف متر مربع، حيث تم تجهيز المدينة ببنية تحتية متكاملة ومتطورة لتلبية الاحتياجات الصناعية؛ كي تصبح حاضنة للمصانع والمنشآت التجارية. مزيد من التفاصيل الرابط التالي: http://www.prico.ps/ar/CmsPage/Project?projectId=12

(13) مصدر المعلومات: اتحاد الصناعات الفلسطينية (2022)

مواد غذائية، سوبر ماركت، ومحلات (حلاقة، صيانة، محلات تصوير، ملابس). وتسبب تدمير مرافق البنية التحتية خاصة الشوارع والطرقات في عرقلة توزيع المنتجات التي نجت من التدمير.

يشار إلى أن خسائر المنشآت التجارية لم تقتصر على الأضرار المباشرة، بل تجاوزتها إلى ضياع الفرص، ولاسيما وأن العدوان جاء في أواخر شهر رمضان وعيد الفطر وبداية العام الدراسي الجديد. واستمر توقف هذه المنشآت؛ بسبب إحكام سياسة الحصار، ورفض دخول آلاف السلع عبر المعابر.

وقيّدت سلطات الاحتلال حركة وتنقل التجار والأشخاص الذين يملكون سجلات تجارية، كما يظهر في الجدول أدناه.

جدول رقم (2): أعداد طلبات الأشخاص الذين تقدموا للحصول على تصاريح تجار عام 2021[14]

البيان	الرقم
عدد الطلبات التي استقبلتها الهيئة العامة للشئون المدنية للحصول على تصاريح التجار	39510
عدد الأشخاص الذين حصلوا على تصاريح تجار	17577
عدد الأشخاص الذين تم رفض طلباتهم للحصول على تصريح تجار	11809
عدد الأشخاص الذين لم يتم الرد على طلباتهم للحصول على تصاريح التجار	10124
عدد الأشخاص الذين تم سحب تصاريحهم عند معبر ايرز	249

تظهر البيانات في الجدول السابق أن سلطات الاحتلال وافقت على ما نسبته (44.4%) من أعداد طلبات التصاريح المقدمة، بينما رفضت ما نسبته (30%) من هذه الطلبات، فيما لم ترد على ما نسبته (26%) من الطلبات المقدمة. الجدير بالذكر أن معدلات البطالة المرتفعة في قطاع غزة دفعت بالشباب والعاطلين عن العمل إلى تقديم طلبات للحصول على تصريح تاجر، وفي سياستها في ابتزاز التجار، استغلت سلطات الاحتلال معبر (ايرز) كمصيدة، حيث وافقت على استصدار تصاريح للمواطنين والتجار، وقامت بإخضاع عدد منهم للاستجواب والتحقيق والمقابلة وسحبت تصاريح (249) شخصاً منهم.

الجدير بالذكر أن سلطات الاحتلال حولت قطاع غزة إلى منطقة مغلقة ومعزولة جغرافياً عن بقية الأراضي الفلسطينية المحتلة، لضمان الهيمنة والسيطرة على السكان، بحيث يمكن تشبيهها بمعازل جنوب أفريقيا " بانتوستانات"[15]. وتؤكد البيانات المتوفرة تعمد تلك السلطات منع وحظر التواصل بين سكان الأراضي المحتلة، من خلال فرض آلية التصاريح وسياسة المماطلة ورفض

(14) مصدر المعلومات: الهيئة العامة للشؤون المدنية، (2022)

(15) Al Mezan Center for Human Rights. (2021, November). The Gaza Bantustan—Israeli Apartheid in the Gaza Strip, From: http://www.mezan.org/en/post/24084

منح التصاريح، إذ بلغ عدد المواطنين الذين تقدموا بطلبات إلى الهيئة العامة للشؤون المدنية خلال عام 2021؛ بهدف الحصول على تصريح مرور عبر حاجز (أيرز) (68609) مواطن. موزعين على فئات مختلفة (تجار– مرضى– مواطنين عاديين)، وجاءت نتائج الطلبات على النحو الآتي: (46.6%) طلب تمت الموافقة عليها، بينما الطلبات الأخرى كان مصيرها الرفض وعدم الرد وهي تشكل ما نسبته (53%) من مجموع الطلبات، ومعظم أصحاب هذه الطلبات هم بحاجة ماسة لاجتياز معبر (إيرز) سواء لدوافع اقتصادية أو صحية أو حتى اجتماعية وزيارة أقارب. [16]

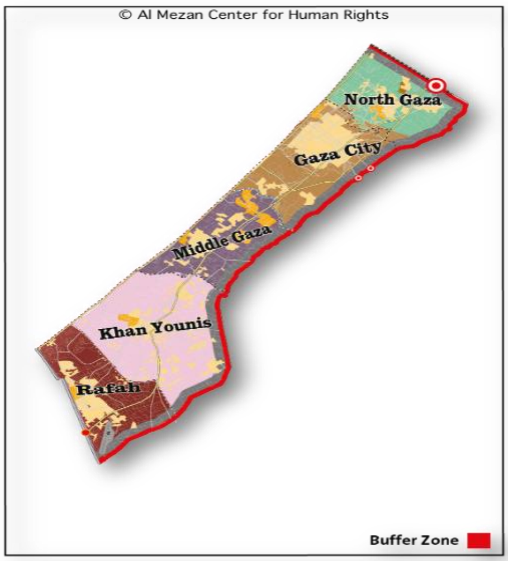

شكل رقم 1: خريطة للمناطق مقيدة الوصول

قطاع الزراعة:

تعرض قطاع الزراعة إلى اعتداءات بأشكال متنوعة، حيث شنت قوات الاحتلال هجمات حربية منظمة بالصواريخ والقذائف، وتمكن مركز الميزان من توثيق (524) حادثة قصف؛ تسببت في تضرر حوالي (4212) دونم من الأراضي الزراعية، يعتمد عليها في معيشتهم حوالي (6821) شخص، من بينهم (2530) طفل. وتوغلت الآليات الحربية (46) مرة؛ وتسببت توغلاتها في تضرر حوالي (16600) م^2 من الأراضي الزراعية. وفتحت في مرتين حواجز مياه الأمطار بشكل مفاجئ، ما تسبب في تضرر حوالي (870) دونم. ودمرت (24) بئراً للمياه، منها (4) آبار دُمرت كلّياً.

وتسببت انتهاكات قوات الاحتلال في المناطق مقيدة الوصول في مقتل (6) مواطنين بينهم طفل واحد، وإصابة (110) مواطناً، بينهم (34) طفلاً، واعتقال (31) مواطناً قرب السياج الفاصل بينهم (7) أطفال. [17]

يعاني المزارعون الفلسطينيون، الذين يعملون في الأراضي الزراعية القريبة من السياج الفاصل في قطاع غزة، من هجمات قوات الاحتلال الإسرائيلي ويتعرضون لخطر القتل أو الإصابة، وتتسبب الهجمات الحربية في وقوع خسائر كبيرة في المزروعات، والدفيئات والتربة، والمستلزمات الزراعية، كما حرم –القصف المتواصل– المزارعين من الوصول لأراضيهم ورعايتها؛ فأتلفت مئات الدونمات المزروعة بالخضروات (مكشوفة ودفيئات) والأشجار المثمرة.

ويتكبد المزارعون خسائر مادية كبيرة عند استهداف أراضيهم الزراعية وممتلكاتهم. واستمرت قوات الاحتلال في فرض المنطقة مقيدة الوصول لمسافة تصل إلى (1500) متر، على امتداد السياج الفاصل للقطاع، حيث تمتد المنطقة العازلة على طول (62) كم، وتمثل الأراضي في هذه المناطق ما نسبته (35%) من إجمالي مساحة الأراضي المزروعة في قطاع غزة، و(15%) من إجمالي مساحة قطاع غزة. [18]

---

(16) هيئة الشؤون المدنية، (2022)، بيانات غير منشورة حصل عليها المركز.

(17) قاعدة البيانات مركز الميزان لحقوق الإنسان، المستمدّة معلوماتها من توثيق باحثي المركز الميدانيين في محافظات غزة.

(18) انظر، مركز الميزان لحقوق الإنسان، تقرير ممنوع الوصول– تقرير إحصائي خاص حول انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي في المنطقة مقيدة الوصول براً خلال النصف الأول من العام 2020م، الرابط الإلكتروني: http://mezan.org/post/29000

وانعكس الإغلاق المفروض على قطاع غزة بشكل سلبي على القطاع الزراعي خاصة استيراد المستلزمات الزراعية الأساسية مثل الأسمدة، التي تحتوي على معدل نترات عالي، بالإضافة إلى مضخات الري، والآلات الزراعية، وتتذرع سلطات الاحتلال بأن هذه الأدوات والمواد "ذات استخدام مزدوج". وتواجه عملية تصدير المنتجات الزراعية والتسويق إجراءات تقييدية عند معبر كرم أبو سالم، المعبر التجاري الذي يستورد ويصدر من خلاله القطاع إلى دولة الاحتلال والضفة الغربية وبقية دول العالم. كما يفتقر المعبر إلى الممرات المبردة التي تستخدم لتأمين نقل المنتجات الزراعية. وفي الوقت نفسه، تطلب السلطات الإسرائيلية من المصدّرين وضع ملصق على كل صندوق داخل شاحنة المنتجات، وفي حال عثر قسم التفتيش الإسرائيلي أي صندوق بدون ملصق عند المعبر، يأمروا بإرجاع الحمولة كاملة. [19]

وتعمدت قوات الاحتلال تدمير مدخلات الإنتاج الزراعي، حيث قصف مستودعات شركات خضير؛ وتسبب الهجوم في تدمير محتوياتها من المبيدات والأسمدة والأدوية الكيماوية والبيطرية وغيرها من المواد اللازمة لقطاع الانتاج النباتي والحيواني؛ [20]وضاعف ذلك من معاناة المزارعين خاصة مع استعدادهم لتأهيل أراضيهم وزراعتها من جديد لا سيما الأراضي التي زرعت بالفراولة، حيث طرأ ارتفاع في أسعار المبيدات، والأسمدة، والبذور، والمستلزمات كخطوط ومعدات المياه والرش والنايلون، وغير ذلك من أسمدة ومبيدات ومعدات. [21]

ولم تقف تحديات القطاع الزراعي على الانتهاكات الإسرائيلية، بل يضاف إليها عوامل تتعلق بالظروف والتقلبات المناخية وارتفاع درجات الحرارة وشح المياه؛ وضعف التعويضات، ونقص التمويل التطويري، وغياب التأمينات الزراعية، والتضييق على المؤسسات العاملة في مجال التنمية الزراعية، وانخفاض تمويلها، يأتي ذلك في ظل الحاجة الماسة إلى المنتجات الزراعية التي تُسهم في تعزيز الأمن الغذائي الزراعي، وتلعب دوراً في تشغيل الأيدي العاملة.

وفي سياق متصل؛ واصلت قوات الاحتلال انتهاكاتها بحق الصيادين الفلسطينيين في عرض بحر، حيث أطلقت النار تجاههم (313) مرّة، تسببت في إصابة (5) صيادين، واعتقلت (12) صيادا، واستولت على (6) مراكب صيد، وواصلت إغلاق البحر أمام الصيادين ومنعهم من الوصول لأرزاقهم وحقهم في العمل، وبلغ ذلك أوجّه قبل وأثناء العدوان على قطاع غزة، ولحقت بالصيادين خسائر كبيرة جراء العدوان، حيث تضرر (28) مركباً "لنش وحسكة"، و(31) ماكينة مركب "ماتور"، و(43) كشاف إنارة ليلية، وتضررت (208) من شباك الصيد المتنوعة. [22]

ويواجه صيادو قطاع غزة صعوبات كبيرة في الوصول إلى مصدر رزقهم الوحيد وتطوير معداتهم؛ إذ لا تقف الانتهاكات بحقهم عند حدود حرمانهم من حقهم في العمل، عبر إطلاق النار وايقاع قتلى وجرحى في صفوفهم، بل تتواصل معاناتهم نتيجة حظر دخول المواد اللازمة للصيد وصيانة المراكب؛ وخاصة مادة (الفيبر غلاس) وهي المادة الأساسية المستخدمة في صناعة وصيانة المراكب المعطوبة، كما تحظر دخول المحركات بقطع غيارها، علاوة على حظر دخول الأجهزة البحرية الإلكترونية، كأجهزة تحديد المواقع (G.P.S) الذي يستخدم في تحديد المواقع وتحديد عمق المياه في البحر. [23]

---

(19) انظر، مركز الميزان لحقوق الإنسان (2021)، تقرير بعنوان: واقع المزارعين الفلسطينيين في المناطق مقيدة الوصول (برأ) (2018 – 2020)، الرابط الإلكتروني: http://mezan.org/post/31432

(20) مزيد من التفاصيل، انظر مركز الميزان لحقوق الإنسان، ورقة حقائق حول: قصف قوات الاحتلال الإسرائيلي لمخازن شركات عائلة خضير شمال قطاع غزة، الرابط الإلكتروني: http://www.mezan.org/post/32629

(21) مقابلة، أدهم البسيوني– مدير دائرة وقاية النبات والحجر الصحي في وزارة الزراعة بغزة، (6 تشرين أول/ اكتوبر 2021م).

(22) قاعدة البيانات مركز الميزان لحقوق الإنسان، المستمدّة معلوماتها من توثيق باحثي المركز الميدانيين في محافظات غزة.

(23) انظر، مركز الميزان لحقوق الإنسان، ورقة حول الانتهاكات الإسرائيلية ضد الصيادين وأثرها على الاوضاع الاقتصادية.

قطاع الخدمات:

تعرضت المنشآت العامة إلى الاستهداف المباشر وغير المباشر؛ ولحقت بها خسائر فادحة، وأجبرت بعضها على التوقف عن تقديم خدماتها، وبلغ عدد المنشآت العامة التي تضررت خلال الهجوم الحربي في أيار/ مايو (896) منشأة، منها (193) منشأة دُمرت بشكل كلي. وشملت هذه المنشآت: دور عبادة، ومصارف، ورياض أطفال، ومدارس، ومرافق صحية، ومدارس تعليم قيادة، ومكاتب محاماة، ومراكز تعليمية ومؤسسات أهلية، ومرافق سياحية وترفيهية.

وانعكس توقف خدمات المنشآت العامة بشكل مباشر على المواطنين، خاصّة الفقراء الذين لا يستطيعون الوصول للخدمات من خلال القطاع الخاص.

الجدول رقم (3): يوضح توزيع المنشآت العامة المتضررة حسب حجم الضرر [24]

نوع الضرر	العدد
كلي	193
جزئي	703
المجموع	896

واقع الطاقة الكهربائية:

تواصلت أزمة نقص إمدادات التيار الكهرباء وشهدت تراجعاً كبيراً بعد تعرض شبكات التوزيع الهوائية والأرضية لأضرار كبيرة في هجوم أيار/ مايو الحربي، وحظر سلطات الاحتلال دخول السولار اللازم لتشغيل محطة توليد الطاقة الكهربائية؛ ما تسبب في انخفاض كمية توليد الكهرباء بحوالي (50) ميغاواط، واستمر ذلك خلال الفترة الممتدة من 11 مايو حتى 28 يونيو، أثناء وبعد الهجوم على قطاع غزة. وتكررت عرقلة توريد السولار خلال الفترة الممتدة من 6-11 سبتمبر؛ بسبب الأعياد اليهودية.

ودمرت الهجمات الحربية أجزاءً واسعة من شبكات نقل التيار الكهربائي بمكوناتها المختلفة كالأسلاك والأعمدة والمحولات، كما توقفت خطوط التغذية الإسرائيلية عن نقل الكهرباء لقطاع غزة عدة أيام؛ الأمر الذي أثر على كميات الطاقة المتوفرة للسكان في القطاع وضاعف من العجز بشكل كبير، وعلى سبيل المثال تواصل انقطاع خط البحر المزود بـ(13 ميغاواط) لمنطقة شمال غزة على مدى (11) يوماً. [25]

ولوحظ أن خدمة الكهرباء لم تحظَ بتدخلات ملموسة لجهة زيادة كميات الطاقة الكهربائية المخصصة لقطاع غزة، وتطوير مصادرها، بالرغم أنه وقعت خلال العام مذكرات تفاهم واتفاقيات بين الجانب القطري والإسرائيلي وسلطة الطاقة الفلسطينية، يجري بموجبها إنشاء خط غاز ينطلق العمل في انشائه عام 2023، ويتوقع المراقبون أن يقلل المشروع من حجم النفقات والتكاليف التشغيلية لمحطة التوليد؛ وبالتالي سيمكن المحطة من توليد الكهرباء بكامل طاقتها؛ وأن تضخ كميات إضافية، حيث من المتوقع أن ترتفع كمية الطاقة المولدة لتتراوح (بين 110 و130) ميغا واط.

(24) مصدر المعلومات: قاعدة البيانات، مركز الميزان (2022)

(25) مقابلة، محمد ثابت، مدير الاعلام والعلاقات العامة في شركة الكهرباء. بتاريخ (2 فبراير 2021)

وتجدر الإشارة إلى أنه حتى في حالة تحقق المشروع فإن الزيادة التي سيحققها في كميات الكهرباء تبقى محدودة ولا تفِ بحاجة سكان قطاع غزة. ويتوقع أن تستمر الأزمة، لأن قطاع الطاقة الكهربائية بحاجة إلى مشاريع استراتيجية تضاعف من قدرات محطة التوليد للحصول على كميات مضاعفة من الكهرباء لمقابلة احتياج قطاع غزة الذي يصل إلى نحو (500) ميغاواط.

وتشير بيانات شركة الكهرباء أن شهر ديسمبر 2021 الذي شهد انخفاضاً ملموساً في برودة الجو، ارتفع الطلب على الطاقة في أوقات الذروة ليتراوح بين (600–660) ميغاواط، مع العلم أن المتوفر لا يزيد عن (205) ميغاواط، وهذا يعني أن العجز في ذروة فصل الشتاء ارتفع إلى (400) ميغاواط.

يشار إلى أن أعلى نقطة طلب على الطاقة تم تسجيلها خلال العام كانت بتاريخ 2021/05/24، خلال الهجمات الحربية كانت قيمته (693) ميغاواط، حيث كانت المستشفيات والمرافق الصحية تعمل بكامل طاقتها وترافق ذلك مع ارتفاع درجات الحرارة، وبلغ إجمالي عدد مرات خروج خطوط التغذية الرئيسية– بسبب الهجمات الحربية والظروف الجوية – (512) مرة، بينما الخطوط والمغذيات الإسرائيلية سجلت (1350) انقطاع.

ورغم الأحداث الصعبة والمتلاحقة التي شهدها العام فقد بذلت شركة توزيع الكهرباء جهوداً استثنائية خلال الحرب وخلال المنخفضات الجوية، وواجهت تحديات كبيرة للمحافظة على توصيل الكهرباء للمواطنين بشكل يتناسب والكميات المتوفرة.

وفي سياق متصل، ومع استفحال أزمة الطاقة، تعمدت سلطات الاحتلال تأزيم الأوضاع الإنسانية وحرمان السكان من استخدام الطاقة البديلة، حيث شددت من قيودها على استيراد مكونات أنظمة الطاقة الشمسية، كالألواح التي تستخدم في تجميع أشعة الشمس، والبطاريات، وأسلاك التوصيل، وأجهزة التحكم. وأكدت الشركات المتخصصة في هذا المجال بأنه في أعقاب الحرب الأخيرة على قطاع غزة أعاقت تلك السلطات استيراد المعدات واللوازم؛ واعتبرتها تابعة إلى مجال الاتصالات التي يسري عليها قرار الحظر، ونتيجة لذلك تكبدت العديد من الشركات المستوردة خسائر تضاعفت على الشركات التي لديها بضائع محتجزة في ميناء أسدود واضطرت إلى دفع مبلغ مقداره ($80) يومياً.

وعلى ضوء هذه التطورات بات تركيب أنظمة الطاقة الشمسية في قطاع غزة بالغ الصعوبة، وطرأ عليه زيادة ملحوظة في التكاليف، وحدث إرباك في خدمات الاتصالات والإنترنت التي تعتمد على أنظمة الطاقة الشمسية، علاوة على أن العديد من المؤسسات الخدماتية مثل: المصارف، والمؤسسات الدولية التي تتطلب خدماتها توفر الطاقة الكهربائية على مدار الساعة، واجهت صعوبات في تطوير وإصلاح هذه الأنظمة خاصة التي تضررت جراء الأحداث التي شهدها قطاع غزة.

قطاع السياحة والآثار:

تعرضت مكونات القطاع السياحي كغيره من القطاعات الأخرى إلى الهجمات الحربية، بحيث تضررت (77) منشأة بشكل كلي وجزئي. فيما يتواصل الأثر العميق للحصار والانهيار الاقتصادي في تعميق أزمة هذا القطاع، بحيث يحرم من استقبال سياح من خارج القطاع، وفي الوقت نفسه تلقي الأوضاع الاقتصادية المتدهورة بآثار عميقة على السياحة الداخلية.

جدول رقم (4): يوضح مرافق القطاع السياحي التي تضررت في عدوان أيار/ مايو 2021

نوع الضرر	مول تجاري	شاليه	فندق/ صالة/ قاعة	كافي/ مقهى	مراكز رياضية	مطعم	استراحة	شركة سياحة وسفر	الإجمالي
جزئي	1	3	29	5	2	15	0	5	60
كلي	0	2	1	4	1	2	1	6	17

العدد	1	5	30	9	3	17	1	11	77

وتواجه وزارة السياحة والآثار تحديات كنقص الموارد البشرية وخاصة الموظفين المتخصصين بالتاريخ والآثار الذين لا يزيد عددهم حالياً عن (10) موظفين متخصصين بعلم التاريخ والآثار بالوزارة، ونقص الموارد المادية الضرورية لترميم وصيانة المواقع الأثرية وهي أعمال ذات كلفة مرتفعة، وهناك حاجة ماسة لحماية المواقع الأثرية من التعديات والسرقات حيث إن (3) مواقع أثرية فقط تتوفر لها الحماية، بينما المواقع الأخرى تفتقر إلى الأسوار والحراس. [26]

وتجدر الإشارة إلى أن بعض القطع الأثرية يجري الاحتفاظ بها في متاحف خاصة –لأفراد من هواة جمع الآثار يحتفظون في قطع أثرية فلسطينية ثمينة تعود لعصور تاريخية قديمة– إذ يقتصر دور وزارة السياحة والآثار على والمتابعة والاشراف على هذه المجمعات للقطع الأثرية الخاصة؛ نظراً لعدم وجود صالات خاصة بالعرض تابعة لوزارة السياحة والحكومة؛ وهذا يحول دون عملية تجميع هذه القطع الأثرية الموزعة على خمس متاحف خاصة، والأمر ذاته ينسحب على تمثال (أبولو)، الذي ما يزال في حوزة وزارة الداخلية.

الأحوال الاجتماعية:

تواصل الأحوال الاجتماعية تدهورها في ظل استمرار الحصار والهجمات الحربية الإسرائيلية؛ الأمر الذي فاقم من المشكلات الاجتماعية كالتهجير القسري، البطالة، الفقر، الهجرة، الطلاق، والزواج المبكر وغيرها. ولم تقابل الزيادة في أعداد العاطلين عن العمل والفقراء بتدخلات لحمايتهم وتعزيز صمود السكان أمام التراجع والتدهور الاقتصادي الخطير، بل على العكس من ذلك تراجعت تقدمات الحماية الاجتماعية عما كانت عليه.

وسادت مشاعر القلق والخوف من المستقبل بين السكان خاصة النساء وكبار السن، والمرضى والأشخاص ذوي الإعاقة، ولاسيما وأن تفشي جائحة كورونا في ظل ضعف الإمكانيات والموارد أسهم في مزيد من تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، حيث أسهمت في مزيد من فقدان الوظائف وفرص العمل.

وتتواصل الزيادة المضطردة في أعداد السكان، إذ تشير البيانات المتوفرة إلى أن عدد سكان دولة فلسطين بلغ عددهم منتصف عام 2021 حوالي (5,23) مليون نسمة، موزعين بواقع (3,12) مليون نسمة في الضفة الغربية، و(2,11) مليون في قطاع غزة، وتقدر الفئة العمرية من (0–14) سنة في فلسطين (37.9%)، بواقع (35.8%) بالضفة الغربية، و(41.0%) في قطاع غزة، وبلغ معدل الخصوبة الكلية في فلسطين (3.8) مولود، فيما بلغت نسبة السكان اللاجئين في فلسطين (40.5%) بواقع (23.9%) في الضفة، في حين بلغت نسبتهم في قطاع غزة (64.8%). [27]

وهذه الزيادة السكانية في قطاع غزة، يقابلها تراجع في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في قطاع غزة، كذلك لم تقابلها خلق فرص عمل، بل تراجعت أعداد العاملين؛ ما فاقم من المشكلات الاجتماعية، خاصة في ظل التركيبة الديموغرافية الشابة في قطاع غزة، وتردي الأوضاع الاقتصادية أدى إلى انخفاض متوسط حجم الأسرة إلى (5.7) فرد للعام 2021، مقارنة مع

(26) مقابلة، جمال أبو ريدة، مدير عام الآثار والتراث الثقافي بوزارة السياحة، خلال ورشة مناظرة نظمها فريق لجنة القيادة الشبابية التابعة للاتحاد العام للمراكز الثقافية، بتاريخ: 2021/1/18م.

(27) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كتاب فلسطين الإحصائي السنوي (2021).

(6.5) في العام 2007م، وتبين المؤشرات أن (9%) من الأسر في قطاع غزة تُعيلها نساء. [28] وفيما يلي استعراض لانعكاس الأزمات الأمنية والاقتصادية على الحقوق الاجتماعية:

الحق في الحماية وتكوين الأسرة:

واجه أفراد المجتمع، خاصة النساء والأطفال، انتهاكات متعددة ومخاطر صحية؛ نتيجة ضعف التدابير والسياسات الوطنية والخطط والبرامج الهادفة لتوفير الحماية لأفراد الأسرة، والقضاء على جميع أشكال العنف الأسري والمجتمعي، وسُجل على امتداد العام سقوط ضحايا جراء العنف سواء الناجم عن انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي، أو العنف المجتمعي والعنف المبنى على أساس النوع الاجتماعي، وتكبدت خلاله النساء وفئة الأطفال معاناة وخسائر كبيرة.

وشكلت ممارسات الاحتلال وهجماته المتكررة على المدنيين أبرز العوامل التي زعزعت الاستقرار وهددت الأمن المجتمعي؛ حيث تسببت هجمات قوات الاحتلال في قتل (243) شخص، من بينهم (38) سيدة، و(61) طفلاً، وإصابة (2084) من بينهم (397) سيدة، و(664) طفل. كما دمرت آلاف الوحدات السكنية واضطرت العائلات إلى النزوح عن مساكنها وهُجّرت قسرياً.

وعاني المهجرون قسرياً من ظروف اجتماعية بالغة القسوة جراء غياب الخدمات الضرورية، وانتشار فايروس كورونا (كوفيد19)، حيث أشارت المعلومات أن عددهم بلغ – مساء يوم 2021/5/20م– داخل مدارس (الأونروا) نحو (71,232) فرد. حيث توزعوا على (63) مدرسة في مناطق متفرقة من القطاع، [29] وبعد توقف العدوان غادر معظمهم المدارس، بينما استمر (308) أفراد. وتحملت النساء القسط الأكبر من المعاناة، وبلغت نسبتهن (53%) من بين من بقوا في مراكز الإيواء حتى يوم (6 أغسطس 2021) في المدارس، وإذا اعتبرنا أن هذه عينة من المهجرين فيمكن تطبيق هذه النسبة على العدد الكلي للمهجرين قسرياً.

وفيما يتعلق بالعنف المجتمعي، فقد سُجل خلال العام (44) حادثة فيها اعتداء ومس بالسلامة الجسدية والشخصية، ونجم عنها مقتل (23) شخصاً، من بينهم (3) نساء و(6) أطفال، بينما أُصيب جراء هذه الحوادث (51) شخصاً، من بينهم (7) نساء، و(12) طفلاً. [30]

يشار إلى أن مظاهر غياب سيادة القانون والتي تتضمن أشكالاً مختلفة من الحوادث، والتي بلغ عددها (75) حادثاً، أسفرت عن مقتل (57) شخصاً، من بينهم (6) سيدات، و(13) طفلاً، فيما أصيب نحو (194) شخص، من بينهم (30) سيدة، و(47) طفلاً، كما تضرر (11) منزلا. [31]

ومن الأمثلة الصارخة على الحوادث التي لها علاقة بغياب سيادة القانون، قُتلت طفلة تبلغ من العمر (17) عاماً، وهي – متزوجة وحامل– وقد قُتلت جراء الاعتداء عليها بالضرب المبرح، حيث أثبتت دائرة الطب الشرعي في حينها وجود كدمات وعلامات ضرب على جسدها؛ مما يدلل على أن الجريمة متعمدة، حيث قامت السلطات المختصة بتحويل زوجها باعتباره المشتبه الرئيس إلى النيابة العامة لاتخاذ المقتضى القانوني، مع العلم أن هذه ليست الحادثة الأولى.

وفي حادثٍ مماثل تم الاعتداء على طفل بالضرب المبرح من أقاربه؛ الأمر الذي تسبب في وفاته. وطالت حوادث القتل وانتهاك الحق في الحياة الأشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة، حيث قام مسلح بإطلاق النار على شخص يعاني من مشكلات نفسية،

---

(28) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (2021/07/11)، الإحصار الفلسطيني وصندوق الأمم المتحدة للسكان يستعرضان أوضاع السكان في فلسطين بمناسبة اليوم العالمي للسكان.

(29) مركز الميزان لحقوق الإنسان، تقرير خاص حول معيقات الوصول إلى التعليم في قطاع غزة أغسطس 2021.

(30) مزيد من التفاصيل، انظر، مركز الميزان لحقوق الإنسان، تقرير إحصائي موجز حول العنف الداخلي وانتهاك سيادة القانون في قطاع غزة خلال العام (2021).

(31) المرجع السابق.

وأصابه بعدة أعيرة نارية في الرأس والصدر والأطراف السفلية؛ مما تسبب في قتله. [32] وسجلت خلال العام حالات جرى فيها الاعتداء على الموظفين العموميين العاملين في الرعاية الطبية، ومقدمي الخدمات البلدية أثناء قيامهم بواجبهم المهني.

وفي سياق متصل بالحق في تكوين الأسرة، انعكست نتائج التدهور الاقتصادي والاجتماعي على معدلات الزواج والطلاق والانفصال، وتفاقمت معاناة النساء والشباب، خاصة في ظل عدم وجود شبكة حكومية للأمان الاقتصادي، حيث ازدادت الضغوط النفسية والمشاكل الأسرية؛ الأمر الذي دفع بكثير من الشباب إلى العزوف عن الزواج. [33]

جدول رقم (5): يوضح حالات الزواج والطلاق في الأعوام (2020،2021) [34]

السنة	عد حالات الزواج	عدد حالات الطلاق	الرجعة	نسبة الطلاق إلى الزواج
2020	20919	3493	229	%15.6
2021	20786	4319	300	%19.3

عند مقارنة الاتجاه العام للزواج والطلاق بين عامي 2020 وعام 2021 يظهر الجدول (5) ارتفاعاً نسبياً في حالات الطلاق، مقارنة مع معدلات الزواج، وانخفاضاً في حالات الزواج، التي من المفترض أن ترتفع أعدادها بالنظر للزيادة السكانية.

وبينت مصادر في المجلس الأعلى للقضاء [35] بغزة أن (5.3%) من حالات الطلاق التي وقعت في العام 2021 جرى عقد قرانهم في العام نفسه، وأن الأسباب الاقتصادية خاصة الفقر والبطالة احتلت المرتبة الأولى في دفع الشباب للعزوف عن الزواج، يليها تدخلات ومحاولات التأثير من الأهل على الأزواج، فضلاً عن خلافات لها علاقة بالتفاعل على مواقع التواصل الاجتماعي. ورجحت المصادر أن اعتماد معيار الزواج كشرط للاستفادة من الخدمات المقدمة من بعض الدوائر مثل الشؤون المدنية في الحصول على تصريح، وبرنامج الشؤون الاجتماعية في وكالة الغوث الذي يوقف مساعداته إذا كان لدى الأسرة خريج أو بالغ لا ينتظم في الدراسة؛ ما يدفع الأسرة إلى تزويجه؛ حتى لا تفقد حقها في المساعدة، أو الاستفادة من القروض والمنح الميسرة؛ كلها عوامل تدفع الشباب لعقد القران نظير الاستفادة من هذه المزايا؛ مما يؤثر على قرار الزواج واستمراره في ظل انعدام دخل دائم للشاب المتزوج. ومن المؤشرات الإضافية على انعدام الدخل وأثره على المتزوجين حديثاً، فقد جرى توقيف (611) شخص على خلفية عدم قدرتهم على سداد أقساط مؤسسات تيسير الزواج.

وثمة عوامل أخرى لها علاقة مباشرة بمدى احترام الحقوق الانجابية للمرأة، وهي حقوق وحريات قانونية تتعلق بالإنجاب والصحة الإنجابية، والاعتراف بالحق الأساسي لجميع الأزواج والأفراد في أن يقرروا بحرية عدد أطفالهم، والتباعد بينهم وتوقيتهم، وحق الجميع في اتخاذ قرارات تتعلق بالإنجاب دون تمييز أو إكراه أو عنف.

وأن بعض حالات الطلاق – وإن كانت نادرة نسبياً – جرى فيها الانفصال بسبب العقم وعدم القدرة على الإنجاب، حيث لم تحظ الرعاية المقدمة في مجال تحسين الخصوبة والوقاية من العقم، وعملية التشخيص والعلاج، بالتغطية الصحية الشاملة على الصعيد

(32) مزيد من التفاصيل، انظر بيان صحافي صادر عن مركز الميزان، تجدونه متاح على الرابط الإلكتروني التالي: http://mezan.org/post/32348

(33) المجلس الأعلى للقضاء الشرع، تقارير إنجازات المجلس الأعلى للقضاء الشرعي (2021)، غزة، فلسطين.

(34) مصدر المعلومات: المجلس الأعلى للقضاء الشرعي، 2021م

(35) مقابلات مع مرشدين في حماية الأسرة، بمجلس القضاء الشرعي بغزة. بتاريخ (3 فبراير 2021)

الوطني، وما زالت إتاحتها بطريقة منصفة وعلى قدم المساواة تُشكل تحدياً في الأراضي الفلسطينية؛ وأسهم هذا الواقع في اتخاذ قرار الانفصال لدى بعض الأزواج.

وتؤثر صعوبة الأوضاع الاقتصادية بشكل سلبي على استقرار وتماسك الأسر، بحيث ارتفع عدد النساء اللواتي لجأن إلى بيت الأمان لرعاية وحماية النساء المعنفات ليسجل (200) سيدة خلال عام 2021، في حين بلغ عددهن (159) في عام 2020. كما بلغ عدد الأحداث (الأطفال) ممن هم على خلاف مع القانون (649) حالة، من بينهم حوالي (580) أنهوا محكوميتهم أو حلت مشكلتهم، فيما يحتجز داخل مؤسسة الربيع حوالي (69) طفلاً، بزيادة قدرها (34.9٪) عن عام 2020 الذي بلغ فيه عدد الأطفال ممن هم على خلاف مع القانون (481). وكمؤشر واضح على تأثير تدهور الأوضاع الاقتصادية فإن ما نسبته (42%) [36] من المخالفات التي ارتكبها الأطفال كانت بتهم السطو والسرقة.

وتشير بيانات وزارة التنمية الاجتماعية أن عدد الأطفال مجهولي النسب بلغ (172) طفل، منهم (92) طفلاً دون سن (18) عاماً، فيما تقدم خلال العام (15) طلباً من أسر ترغب بالاحتضان، وتم دراسة هذه الطلبات، وجرت الموافقة على (10) أسر منهم.

مستوى الفقر وانعدام الغذاء الكافي

توسعت مشكلة الفقر وانعدام الأمن الغذائي، وتضاعفت معاناة الفقراء في ظل استمرار التدهور الاقتصادي، وغياب تدابير وأنظمة الحماية الاجتماعية المقدمة على المستوى الرسمي، وأوضحت البيانات المتوفرة أن حوالي (64%) من الأسر والعائلات تعاني من انعدام الأمن الغذائي، ومن فجوة استهلاك كبيرة ولا تستطيع ردم هذه الفجوة، من بينها أسر تعاني من انعدام الأمن الغذائي الشديد ومن فجوة استهلاك كبيرة، وتُشكل نسبتها (40.65%)، وأسر تعاني من انعدام الأمن الغذائي بدرجة متوسطة، أي تواجه صعوبات في توفير كمية ونوعية الطعام المستهلك وتبلغ نسبتها (23.66%) [37]. وأكد البنك الدولي أن التدهور الاقتصادي تسبب بتأثير شديد على مستويات المعيشة ووصل معدل الفقر إلى (59%) جراء جولة الصراع الأخيرة التي استمرت (11) يوماً، تدهور الأوضاع من جراء تفشي جائحة كورونا. [38]

وشهد عام 2021 استمرار حرمان نحو (79,269) أسرة، قوامها (471,888) فرد، يشكلون حوالي (20%) من سكان قطاع غزة، من برنامج التحويلات النقدية الدورية (شيك الشؤون)، حيث لم تتلقَ سوى دفعة واحدة من أصل أربع دفعات، وتم صرف مبلغ موحد لجميع المستفيدين قيمته (750) شيكل، أي أن الفقراء المعترف بهم رسمياً يعتمدون في معيشتهم (0.11) سنت أمريكي، أي حوالي (0.35) شيكل، أي أقل من نصف شيكل في اليوم.

ويهدف برنامج التحويلات النقدية إلى تعزيز الأسر المستفيدة على سد احتياجاتها، ويستهدف الأسر التي تقع تحت خط الفقر الشديد وكذلك الأسر المهمشة، ويخضع طلبات الأسر إلى سلسلة من الإجراءات والتدقيق المكتبي والميداني في وزارة التنمية الاجتماعية، وبعد أن تقوم الأسرة بتقديم طلب للمساعدة يشترط على الأسرة تقديم مجموعة من الوثائق التي تدلل على عدم وجود أملاك للشخص، ثم يتم تغذية البيانات في الحاسوب، وتنظم زيارة ميدانية للتأكد من صحة البيانات، ثم تدخل هذه المتغيرات

(36) وزارة التنمية الاجتماعية، تقرير انجازات وزارة التنمية الاجتماعية للعام (2021) – قطاع غزة– فلسطين.

(37) معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، (2022)، الرابط الإلكتروني: https://mas.ps/SEFSEC

(38) البنك الدولي، تقرير للبنك الدولي: الاقتصاد الفلسطيني يُسجل نمواً لكن آفاق المستقبل لا تزال غير مؤكدة، الرابط الإلكتروني: https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2021/11/09/palestinian-economy-experiences-growth-but-prospects-remain-uncertain

والمعلومات إلى إحصائية تقيس حاجة الشخص للمساعدة النقدية وقيمتها. وبعد الحصول على الموافقة النهائية يحصل المستفيد على (4) دفعات نقدية في (مارس، ويونيو، وسبتمبر، وديسمبر).

والجدير ذكره أن حوالي (37.7%) من الأسر المستفيدة من برنامج التحويلات النقدية تعيلهن نساء ونصفهن سيدات أرامل، بينما يُشكل أرباب الأسر من كبار السن حوالي (28%)، وأرباب الأسر من الأشخاص من ذوي الإعاقة حوالي (12.4%). كما ظلت حوالي (17,170) أسرة على قوائم الانتظار، تنتظر قرار إضافة أسماء جديدة لقوائم المستفيدين؛ حتى يتسنى لها الاستفادة من برنامج المساعدات النقدية [39].

وتعرضت المساعدة الإنسانية التي تقدمها اللجنة القطرية إلى العرقلة بسبب وقف الآلية المعمول بها في صرف المساعدة لمستحقيها شهرياً، بحيث تلقى المستفيدون 8 دفعات من أصل 12 كان من المفترض ان يحصلوا عليها خلال العام. وتتلقى حوالي (95) ألف أسرة مساعدة نقدية قيمتها (100) $، من اللجنة القطرية، وهذه المساعدة التي كانت تتسلمها الأسر شهرياً عبر مكاتب البريد، وتحولت لتوزع عبر (300) مركز ومحل تجاري تنتشر في قطاع غزة. [40]

هذا ولا تعبر أعداد الأسر المستفيدة من برنامج التحويلات النقدية أو اللجنة القطرية عن الأعداد الحقيقية للفقراء في غزة، قد تعبر نسبياً عن أعداد الفقراء الذين يعيشون فقراً مدقعاً.

وضاعف ارتفاع أسعار السلع والبضائع خلال الربع الثالث من العام 2021 من معاناة الفقراء، حيث شهد الرقم القياسي لأسعار المستهلك في قطاع غزة ارتفاعاً خلال شهر (تشرين أول/ أكتوبر 2021) مقارنة مع شهر (أيلول/ سبتمبر 2021)؛ نتيجة ارتفاع أسعار بعض السلع، من بينها أسعار الدجاج الطازج التي ارتفعت بنسبة (5.85%)، وأسعار البيض بنسبة (8.15%)، وأسعار الأسماك الحية الطازجة أو المبردة أو المجمدة بمقدار (1.5). وبلغت أسعار السلع الآتية ارتفاعاً في قطاع غزة لتبلغ بالمتوسط: الدجاج (17) شيقل/ 1كغم، والطحين الأبيض (86) شيقل/ 50كغم. بينما بلغ لحم العجل (40) شيقل/1كغم. [41]

وتشير المعطيات إلى أن الأسر الفقيرة تواجه صعوبات كبيرة في توفير الطعام، بحيث تُشكل قيمة كيلو لحم العجل الطازج حوالي (13%) من قيمة المساعدة النقدية القطرية؛ والتي إن جرى تقسيمها على عدد أفراد الأسرة لن يكون نصيب الفرد في اليوم أكثر بكثير من مساعدة الوزارة؛ ما يظهر حجم الحرمان وسوء التغذية الذي يعانيه الفقراء، في ظل ارتفاع أسعار المواد الغذائية.

واقع الأشخاص ذوي الإعاقة:

يعاني الأشخاص ذوو الإعاقة في قطاع غزة من استمرار حالة التهميش والإقصاء وعدم الوفاء بحقوقهم التي كفلها القانون الدولي لحقوق الإنسان والتشريعات الفلسطينية؛ بسبب غياب السياسات والتدابير الهادفة إلى ضمان حقوقهم ودمجهم في الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية، خاصّة في ظل تدهور الأوضاع الاقتصادية وارتفاع نسب الفقر والبطالة. [42]

وبلغ عدد الأشخاص ذوي الإعاقة في قطاع غزة (62,081) شخص في عام 2021، من بينهم (45%) من الإناث. وتتوزع أنواع الإعاقة بينهم على النحو الآتي: (46%) يعانون من صعوبات في الحركة، (16%) صعوبات في الإبصار، (11.5%)

---

(39) وزارة التنمية الاجتماعية، (17 أكتوبر 2021) حقائق ومعلومات حول الفقر في قطاع غزة. غزة.

(40) لجنة إعادة إعمار قطاع غزة، (14 نوفمبر 2021)، خبر صحافي: البدء بصرف منحة المساعدات النقدية للأسر المتعففة بغزة الثلاثاء، تجدونه متاح على الرابط الإلكتروني التالي: https://cutt.us/1JF31

(41) الجهاز المركزي للإحصار الفلسطيني، (14 نوفمبر/2021)، جدول غلاء المعيشة الفلسطيني لشهر تشرين أول (2021/10).

(42) يعرّف ذوو الإعاقة في المادة الأولى من اتفاقية الأشخاص ذوي الإعاقة بأنهم "كل من يعانون من عاهات طويلة الأجل بدنية أو عقلية أو ذهنية أو حسّية، قد تمنعهم لدى التعامل مع مختلف الحواجز من المشاركة بصورة كاملة وفعالة في المجتمع على قدم المساواة مع الآخرين.

صعوبات في السمع، و(9.4%) صعوبات في النطق والكلام، (10%) صعوبات في التعلم، (7.5%) صعوبات أخرى مثل (الاضطرابات النفسية: القلق والخوف، الاكتئاب، الوسواس القهري، كرب ما بعد الصدمة، انفصام الشخصية، عُصاب التحول، ضعف الذاكرة وخرف الشيخوخة. وسلوك الأطفال. والنوبات)، وبعض الأشخاص يعانون من إعاقات متعددة في الوقت نفسه حيث بلغت نسبة الأشخاص ذوي الإعاقة الذين لديهم صعوبة واحدة على الأقل (7%) فقط [43].

وحول الحق في العمل للأشخاص ذوي الإعاقة، فقد ظلت الفجوة واضحة بين احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة للحق في العمل ومستوى وفاء الحكومة بالتزاماتها، وبلغت نسبة البطالة في صفوفهم نحو (90%)، ولم تتجاوز نسبتهم في الوظيفة العمومية (1.5%)، [44] وهذا يتنافى مع ما ورد في المادة (10) من قانون رقم (4) لسنة 1999م بشأن حقوق المعوقين، والتي تنص على "إلزام المؤسسات الحكومية وغير الحكومية باستيعاب ما نسبته (5%) على الأقل من الأشخاص من ذوي الإعاقة من إجمالي العاملين بما يتناسب مع طبيعة العمل في تلك المؤسسات مع جعل أماكن العمل مناسبة لاستخدامه"

ويتوفر في قطاع غزة سبعة مراكز للتأهيل المجتمعي للمعاقين الصم، وتضم (680) طالب وطالبة، تقدم خدمة التعليم والتأهيل للأطفال اللاجئين من ذوي الإعاقة من الصف الأول حتى التاسع فقط؛ وذلك نيابة عن الأونروا وعن وزارة التربية والتعليم، ولا تتلقى هذه المراكز الدعم من الحكومة وتتحمل كافة الأعباء؛ وتقدم الأونروا منحة مالية تمثل الحد الأدنى من المساعدة، بحيث لا تكفي لصرف رواتب المعلمين – وهي أقل بكثير من الحد الأدنى للأجور (حسب قانون العمل الفلسطيني) وتغطي رواتب المعلمين لمدة تسعة شهور فقط خلال العام، وتمد هذه المراكز بالكتب الدراسية وإن كانت تأتيهم متأخرة في أغلب الأحيان. [45] وفيما يخص التعليم الثانوي فقد أنشأت وزارة التربية والتعليم مدرسة وحيدة في مدينة غزة "مدرسة مصطفى صادق الرافعي الثانوية للصم"، ليكمل الأطفال الصم تعليمهم الثانوي من كافة محافظات غزة.

ومن جهة أخرى، تعود النسبة الكبيرة من الإعاقات الحركية، إلى الانتهاكات الإسرائيلية التي تستهدف المدنيين الفلسطينيين في هجماتها، وتتعمد إيقاع أكبر عدد من الإصابات في صفوفهم؛ وتواجه هذه الفئة صعوبة جراء عدم مواءمة الوحدات السكنية، والمؤسسات العامة (الحكومية والأهلية والخاصة والمرافق التعليمة) لاستخدام الأشخاص ذوي الإعاقة ووصولهم إلى الخدمات، وفي ظل انقطاع التيار الكهربائي تضاعفت على وجه التحديد معاناة الأشخاص الذين يعانون من الإعاقة الحركية.

وخلال جائحة كورونا؛ واجه الأشخاص ذوي الإعاقة صعوبات حقيقية في الحصول على الرعاية الصحية، حيث إن ما نسبته (66%) من أسر الأشخاص ذوي الإعاقة، التي كانت بحاجة لعلاج ورعاية خلال الجائحة، تمكنت من الوصول لهذه الخدمة، في حين لم تتمكن (34%) منها من تلبية احتياجاتهم الصحية. [46] وهذا ينعكس على مختلف حاجاتهم؛ ما تسبب في معاناة حقيقية لهذه الفئة. [47]

واقع الحق في العمل:

تواصل المؤشرات المتعلقة بسوق العمل في قطاع غزة تدهورها، وسجلت البطالة معدلات مرتفعة، إذ بلغ معدلها في الأراضي الفلسطينية بين المشاركين في القوى العاملة (15 سنة فأكثر) في عام 2021 حوالي (26٪)، وتظهر البيانات أنه لا يزال

(43) مقابلة، مصطفى عابد– مدير برنامج التأهيل المجتمعي في جمعية الإغاثة الطبية بقطاع غزة، (9 ديسمبر 2021م).

(44) المرجع السابق.

(45) مقابلة مع د. ماهر غنيم، مدير جمعية جباليا للتأهيل، بتاريخ (7/ديسمبر/2021)

(46) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بيان صحفي بمناسبة اليوم العالمي للأشخاص ذوي الاعاقة، 2021/12/03م. الرابط: https://2u.pw/bQwfl .

(47) عابد، مرجع سابق.

التفاوت كبيراً في معدل البطالة بين الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث بلغ معدلها (47٪) في قطاع غزة، فيما لا تتجاوز (16٪) في الضفة الغربية، أما على مستوى الجنس فقد بلغ معدل البطالة للإناث (43%) مقابل (22٪) للذكور في فلسطين. وأظهرت البيانات أن أعلى معدل بطالة تم تسـجيله في محافظة دير البلح (53%)، تليها محافظة خان يونس (51%)، وارتفع إجمالي المستخدمين بأجر في القطاع الخاص إلى (81%) ممن يتقاضون أجراً شهرياً أقل من الحد الأدنى للأجور (1,450) شيقل. وسجلت البطالة في صفوف الشباب من الخريجين الذين يحملون مؤهلاً علمياً دبلوم متوسط فأعلى في الضفة الغربية (36%)، مقابل (74%) في قطاع غزة. [48]

وتشير بيانات وزارة العمل الفلسطينية أن العدد التراكمي لإجمالي العاطلين عن العمل "المسجلين في برامجها" حتى نهاية العام 2021م، بلغ (306,521) مواطن/ة، (40%) منهم من الإناث، و(69%) منهم متزوجون ويعيلون أسر. [49] وعلى امتداد العام ساهمت المؤسسات الدولية ووزارة العمل في توفير فرص عمل مؤقت "بطالة" لنحو (19,677) خريج/ة وعامل/ة، ولفترات تتراوح بين (3–12) شهراً خلال العام 2021م. [50]

وفي سياق منفصل؛ تواصل خلال العام 2021 مشكلة غياب ظروف وشروط العمل والسلامة المهنية في مواقع العمل المختلفة، وحقوق العمال، واشتكى حوالي (400) عاملاً لدى مركز الديمقراطية وحقوق العاملين، وتركزت الشكاوى حول مماطلة أرباب العمل في دفع الأجور، أو من تخفيضهم للأجور والخصم منها، أو إصابات العمل، أو الفصل التعسفي، نسبة (2%) من هذه الشكاوى انتهت بحلول ودية فيما توجهت نسبة (98%) للمحاكم وبدأت بإجراءات التقاضي التي تأخذ وقتاً طويلاً لا يقل عن عامين لإنهاء القضية، وذلك في غياب المحاكم المختصة. وأسهمت حالة الطوارئ التي رافقت جائحة كورونا في زيادة القضايا المتعلقة بنزاع العمل بعد تسريح المئات من العمال وتقليص ساعات وأيام العمل، بالإضافة للحصار الإسرائيلي واستمرار أزمة الكهرباء في قطاع غزة [51]، وسجّلت وزارة العمل بغزة إصابة (111) عامل، جراء حوادث عمل دون وقوع وفيات [52]، نتيجة تعرّض العمال لمخاطر واصابات العمل وأمراض المهنة لا سيما في المنشآت والورش الصناعية؛ دون التزام بتوافر عوامل السلامة والأمان داخل أماكن العمل أو توعية للعاملين بقوانين السلامة المهنية.

الجدير بالذكر أن الأشخاص الذين بحوزتهم تصاريح التجارة يعملون داخل إسرائيل كعمال بأجر، وبناءً عليه، يُحرم العامل من التعويض حال تعرضه لإصابة العمل، بحجة أنهم تجار لا يخضعون لقانون العمل. كما أن المتقدم للحصول على تصريح تجارة يخوض مغامرة غير مؤكدة النجاح، فمن الممكن أن يرفض طلبه ويتكبد الرسوم التي دفعها للحصول على التصريح ويستمر حرمانه من أي مساعدات إنسانية [53].

واقع الحق في السكن:

تفاقمت أزمة السكن في قطاع غزة نتيجة ارتفاع العجز في أعداد الشقق السكنية المتوفرة، ولاسيما بعد استهداف الأبراج والأبنية السكنية. كما أن الظروف الإنسانية في قطاع غزة تمس بصلاحية المساكن ويجعلها تفتقر لشروط السكن المناسب، في ظل أزمة

(48) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (2022) الإحصاء الفلسطيني يعلن النتائج الاساسية لمسح القوى العاملة، للعام 2021

(49) وزارة العمل، بيانات غير منشورة حول سوق العمل في قطاع غزة، حصل عليها المركز بتاريخ (23، فبراير، 2021).

(50) مقابلة مع عبد الله شحيبر– مدير دائرة تنمية التشغيل في وزارة العمل بغزة، (23 فبراير 2022م).

(51) مقابلة على الجرجاوي– محامي مركز الديمقراطية وحقوق العاملين، بتاريخ (7 شباط/ فبراير 2022م).

(52) عبد الله شحيبر– مدير دائرة تنمية التشغيل في وزارة العمل بغزة، قابله الباحث حسين حمّاد، في مكتبه (23 شباط/ فبراير 2022م).

(53) مزيد من التفاصيل، أنظر ورقة بعنوان " عمال بلا حقوق"، مركز الميزان لحقوق الإنسان، الرابط الإلكتروني: التالي: http://www.mezan.org/post/32829

نقص المياه ونقص إمدادات التيار الكهربائي؛ ما يضاعف من معاناة السكان ويحرم كبار السن والمرضى وذوي الإعاقة حتى من قدرتهم على الوصول لمساكنهم ولاسيما في الأبنية متعددة الطبقات التي تشكل نسبة مهمة من المساكن في مدينة غزة. كما تعرّضت آلاف الوحدات السكنية والبنايات للتدمير خلال الهجوم الحربي في شهر مايو، من بينها (6) أبراج سكنية، دمرت (3) منها بشكل كلي، وبلغ مجموع الوحدات السكنية المدمرة كلياً في تلك الأبراج (437) وحدة سكنية.

جدول رقم (6) يوضح توزيع أعداد سكان الوحدات السكنية المتضررة خلال العام 2021[54]

المحافظة	عدد الوحدات السكنية	عدد السكان المقيمين إقامة دائمة في المنزل	النساء منهم	الأطفال منهم
شمال غزة	2803	15715	4163	7428
غزة	3602	16805	4546	7456
دير البلح	509	1714	463	789
خان يونس	576	2712	764	1235
رفح	210	1183	313	586
المجموع	**7700**	38129	10249	17494

وتشير بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن معدل النمو السكاني بلغ (2.8%) في قطاع غزة،[55] وهذا النمو لم يقابله بناء وحدات سكنية جديدة. ووفق تقديرات جهات الاختصاص يحتاج قطاع غزة إلى (16000) وحدة سكنية جديدة لمقابلة الزيادة السكانية الطبيعية.[56]

وانتهى عام 2021 دون تحديد موعد الشروع في عملية إعادة الإعمار، التي ظلت تواجه تحديات كبيرة نتيجة ضعف التمويل المتوفر لاستكمالها، والقيود التي تفرضها سلطات الاحتلال على دخول البضائع وتصنيفها بأنها " ثنائية الاستخدام"، وعلى سبيل المثال، نتيجة حظر دخول المعدات والآليات الثقيلة إلى قطاع غزة، أرسلت جمهورية مصر العربية آليات ثقيلة ومعدات أخرى لإخلاء الركام الناجم عن الهجوم الحربي، وبالرغم أن سلطات الاحتلال قررت وقف التعامل مع بعض مواد البناء الأساسية مثل قضبان الحديد، والحصى والاسمنت (من أنواع محددة) كمواد " ثنائية الاستخدام" وهذا يتيح دخولها أكثر من السابق، إلا أنه لم يعد ممكناً إدخال الأنابيب الحديدية التي تزيد عن قطر معين، وخلاطات الخرسانة، المضخات، والمعدات الميكانيكية الثقيلة، وتتضمن القائمة أيضاً آلاف المواد المطلوبة لحاجات مدنية مثل: صمغ الأبوكسي، الفيبركلاس، وغيرها من المواد اللازمة للصناعة والقطاعات الاقتصادية.[57]

(54) مركز الميزان لحقوق الإنسان، قاعدة البيانات الرئيسة التي يغديها باحثو المركز بعد توثيقهم الانتهاكات في استمارات خاصّة.

(55) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الفلسطينيون في نهاية عام 2021م، نشر في ديسمبر 2021م. الرابط: https://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2595.pdf .

(56) مقابلة، جواد الأغا– مدير عام التخطيط والتطوير المؤسسي في وزارة الأشغال العامة والإسكان بغزة، قابله الباحث حسين حمّاد، في مكتبه. (7 شباط/ فبراير 2022م).

(57) مركز الدفاع عن حرية التنقل (جيشاه– مسلك)، مرجع سابق.

واقع الحق في الصحة:

تواصلت العراقيل والمخاطر والتهديدات التي أضعفت من مستوى خدمات الرعاية الصحية، وأفضت إلى حرمان المرضى من حقهم الأساسي في التمتع بأعلى مستوى من الصحة الجسدية والنفسية. يستعرض التقرير أبرزها على النحو الآتي:

تداعيات سياسة الحصار الإسرائيلي والهجمات الحربية:

واصلت سلطات الاحتلال فرض قيودها على حرية وصول المرضى إلى المستشفيات، وإرساليات الأدوية، وضاعفت معاناة أصحاب الأمراض الخطيرة؛ نتيجة إخضاع طلباتهم للفحص الأمني. إذ تلقى (36%) من طلبات المرضى رداً على طلباتهم من سلطات الاحتلال، إما بالرفض أو المماطلة؛ الأمر الذي تسبب في مضاعفات خطيرة على حالتهم الصحية؛ نتيجة حرمانهم من الوصول إلى المرافق الطبية وتلقي العلاج؛ وأسفر ذلك عن وفاة (4) من المرضى المحولين للعلاج خارج قطاع غزة ومن بينهم طفلين.

جدول رقم (5): يوضح نتائج طلبات المرضى المقدمة للسلطات الإسرائيلية عام 2021[58]

لا يوجد رد	تحت الدراسة	بعد المقابلة	موافقة	مرفوض	تغيير مرافق	انتظار المقابلة	موعد جديد	طلب جديد	مرجع	علاج محلي	مخالف	تقرير طبي جديد	المجموع
1087	**4239**	**2**	**9786**	**70**	**26**	**14**	**59**	**2**	**1**	**1**	**3**	**11**	**15301**

تُظهر متابعة طلبات المرضى المقدمة للسلطات الإسرائيلية، أن الأشهر الثلاثة الأخيرة من عام 2021 شهدت ارتفاعاً في أعداد الطلبات، بينما سجل شهر أيار/ مايو 2021م أدنى عدد من طلبات المرضى؛ نتيجة الإجراءات التقييدية خلال الهجوم الحربي والتي شملت المرضى.

وفي هذا السياق ينبغي الإشارة إلى أن الجهود التي يبذلها مركز الميزان لحقوق الإنسان، وغيره من المؤسسات الحقوقية، سواء في عملية المناصرة والتحشيد أو التدخلات القانونية والهادفة إلى تسهيل وصول المرضى إلى المرافق الصحية خارج قطاع غزة، قد حققت نجاحاً محدوداً. فمنذ مطلع عام 2021، تقدم إلى الدائرة القانونية في مركز الميزان (636) طلب من المرضى، من بينهم (158) سيدة، و(235) طفل، نجحت تدخلات المركز في تسهيل وصول (248) مريض، – أي ما نسبته (40%) – من بينهم (100) طفل، و(74) سيدة. فيما لم ينجح المركز في مساعدة البقية، وبالتالي حرمت سلطات الاحتلال مرور (388) من المرضى ممن تقدموا لمركز الميزان بطلب المساعدة لتمكينهم من الوصول إلى المستشفيات في المواعيد المحددة".

وتحظر سلطات الاحتلال مرور رسالات وإمدادات الأدوية، أو السماح بخروج بعض الأجهزة والمعدات الطبية المعطلة؛ بسبب عدم توفر قطع غيار ومواد أخرى لصيانتها؛ مما حرم مستشفيات قطاع غزة من الاستفادة من بعض أجهزتها التشخيصية والعلاجية في كثير من الأحيان وخاصة: أجهزة الأشعة اللازمة للتصوير الطبي، وأجهزة (C.T) وأجهزة المسح الذري. وتحظر سلطات الاحتلال إدخال (14) جهازاً طبياً خاصاً بخدمة الأشعة، والتي تستعين بها الطواقم الطبية لمعرفة حالات المرضى في أقسام

(58) قاعدة البيانات، (2022)، مركز الميزان لحقوق الإنسان.

العناية المركزة، وأقسام تنويم المرضى، ومراكز الفرز التنفسي لمعرفة حجم إصابة الرئتين بالالتهابات. [59] كما أعاقت سلطات الاحتلال دخول غاز (النيتروز) اللازم لإجراء العمليات الجراحية والطارئة والمجدولة. [60]

وفي سياق متصل، أعاقت سلطات الاحتلال شحنة تحوي (50000) جرعة من لقاح (سبوتنيك لايت)؛ نتيجة تفريغ الكميات، مدة ساعة عند حاجز بيتونيا، ومدة ساعتين عن حاجز كرم أبو سالم، دون مراعاة أن اللقاحات تحتاج لدرجة حرارة خاصة تصل إلى (سالب 30) للبقاء صالحة، حيث تحوي الشحنات ثلاجة لحفظ اللقاحات ضمن درجة الحرارة المناسبة لحفظها، ونتيجة عمليات التفتيش كُسرت سلسلة التبريد؛ الأمر الذي أدى إلى إتلافها وانتهاء صلاحيتها.[61]

وجراء أزمة الطاقة الكهربائية واصلت المرافق الطبية اعتمادها على المولدات الكهربائية والمصادر البديلة للطاقة؛ مما ضاعف من التكاليف المالية حيث بلغ عدد المولدات الكهربائية التي تستخدمها المرافق الصحية لتعويض نقص التيار الكهربائي (87) مولداً، ويتطلب تشغيلها (300) ألف لتر من السولار شهرياً في ظل انقطاع التيار الكهربائي لمدة (8) ساعات. وتتضاعف كمية السولار المطلوبة عندما يرتفع عدد ساعات انقطاع التيار الكهربائي. [62]

وظلت القيود الإسرائيلية تُشكل تحدياً حقيقياً أمام وصول الطواقم الطبية من الخارج بحرية ودون عوائق أو تطوير الموارد البشرية في القطاع الصحي، نتيجة المنع من السفر وحرمان الكوادر الطبية من الالتحاق بالدورات التدريبية الخارجية، أو حضور المؤتمرات العلمية لإكسابهم المهارات والمعارف الحديثة.

وفي سياق متصل، لحقت أضراراً متفاوتة في المرافق الصحية والطبية العامة والخاصة نتيجة الهجمات الحربية، وتضررت بشكل جزئي (4) مستشفيات، و(34) من المراكز والعيادات الصحية، منهم (3) تضررت بشكل كلي و(3) مختبرات من بينها مختبر تضرر كلياً، و(9) صيدليات، من بينها صيدلية واحدة (1) دمرت كلياً. وشملت الأضرار: جدران، وأسطح، ونوافذ وأبواب، ومعدات وآلات، وخاصة الأسرّة والحواسيب، وأجهزة فحص؛ وتسبب القصف الذي استهدف محيط عيادة الرمال، ومقر وزارة الصحة في تعطيل خدمة التطعيمات [63]، وتلف أدوية لأصحاب الأمراض المزمنة، وتعطل خدمات صحة الأم ومتابعة الحمل وتنظيم الأُسرة والطب الجنيني.[64]

التحويلات الطبية وواقع الأدوية بوزارة الصحة:

طرأ انخفاض ملحوظ في أعداد التحويلات الطبية من قبل وزارة الصحة الفلسطينية للمرضى المحولين للعلاج خارج المؤسسات الصحية الحكومية في قطاع غزة؛ الأمر الذي فاقم من المرضى بشكل غير مسبوق، وحدّ من قدرتهم في الحصول على رعاية صحية مناسبة؛ بسبب تكلفة الأدوية والرعاية الصحية الباهظة.

جدول رقم (6): مقارنة بين متوسط أعداد التصاريح الشهرية لمرضى قطاع غزة خلال ثلاث سنوات [65]

---

(59) مركز الميزان لحقوق الإنسان، بيان صحافي (27 أكتوبر 2021): سلطات الاحتلال الإسرائيلي تمنع دخول أجهزة طبية إلى قطاع غزة، الرابط الإلكتروني: http://www.mezan.org/post/32583

(60) انظر، بيان صحافي: سلطات الاحتلال تحظر دخول غاز النيتروز إلى المستشفيات في قطاع غزة، الرابط الآتي: http://www.mezan.org/post/32416

(61) وزارة الصحية الفلسطينية، https://www.facebook.com/mohps/posts/4159490157510164

(62) مقابلة، محمد حماد، مدير عام الإدارة العامة للشؤون الإدارية بوزارة الصحة الفلسطينية،. (6 أكتوبر 2021).

(63) انظر مركز الميزان لحقوق الانسان، بيان صحافي حول المرضى، الرابط الإلكتروني: http://www.mezan.org/post/32083

(64) وزارة الصحة الفلسطينية، آثار الاستهداف الإسرائيلي على وزارة الصحة وعيادة الرمال بغزة، الرابط الإلكتروني : https://www.youtube.com/watch?v=nZOGhOH2PPo

(65) متوسط الأعداد في الجدول يستند إلى معلومات منظمة الصحة العالمية التي تصدرها شهرياً حول أعداد التصاريح، بعد معالجتها للحصول على متوسط شهري، يمكن الاطلاع على التفاصيل الشهرية لأعداد التصاريح على الرابط:

2021	2019	2018
1,848	2,655	2,579

تشير البيانات الواردة في الجدول رقم (6) أن انخفاضاً واضحاً طرأ في أعداد التحويلات الطبية الصادرة عن وزارة الصحة خلال عام 2021، علماً أن متوسط أعداد التحويلات في عامي 2018 و2019 يصلح للقياس، كونه يُعبر عن الحاجة الحقيقة لسكان قطاع غزة مع الأخذ في الاعتبار نسب الزيادة السكانية، فيما لا يمكن القياس على عام 2020 لأن الأرقام انخفضت بشكل حاد؛ بسبب الإغلاق المرتبط بتفشي كورونا.

يظهر جلياً التراجع في متوسط أعداد التحويلات الطبية من قطاع غزة مقارنة مع الأعوام السابقة، ومقارنة بنظيراتها في الضفة الغربية، التي بلغ المتوسط الشهري لعدد الحلات منها (6,402) في عام 2021. وأثار انخفاض أعداد التحويلات حالة من القلق،[66] خاصة وأن انخفاض أعدادها ترافق مع انخفاض مستوى المقومات الأساسية للصحة في قطاع غزة، ولاسيما أزمة نقص الأدوية والمستهلكات الطبية، حيث بلغ عدد الأصناف الصفرية نهاية عام 2021 (209) صنف دوائي، بواقع نسبة عجز في قائمة الأدوية المتداولة بلغت (40%)، في حين بلغ عدد الأصناف الصفرية من المستهلكات المتداولة (164) صنف بنسبة عجز (19%)، فيما يتواصل العجز في أصناف أدوية خدمات الكلى والغسيل الدموي، والمناعة والأوبئة والأمراض الوراثية، والسرطان وأمراض الدم، وتواصل العجز في أصناف المستهلكات الطبية لخدمة الكلى والغسيل الدموي وكذلك خدمة جراحة العيون.[67]

وعند تحليل تفاصيل العجز نجده بلغ (55%) في أدوية الرعاية الصحية الأولية، التي يستخدمها أكبر عدد من المراجعين، و(57%) في أدوية صحة الأم والطفل، فيما سجلت نسبة العجز في أدوية السرطان ما نسبته (42%)، وهذا يهدد حياة المرضى الذين يعتمد استكمال علاجهم على برتوكول خاص مكون من عدة أدوية وفقدان دواء واحد يبطل البرتوكول؛ مما يضاعف من التهديدات والمخاطر على حياة المرضى. كما سجل العجز في خدمة القسطرة القلبية والقلب المفتوح ما نسبته (39%)، وهذا يشكل خطورة على حياة المرضى الذين يضطرون إلى الحصول على تحويلات طبية للعلاج خارج قطاع غزة. [68]

وتتفاقم معاناة مرضى السرطان بسبب عدم توفر الأدوية والمستلزمات الطبية، وعدم توفر الأجهزة المستخدمة في العلاج الإشعاعي والعلاج والفحص باليود المشع، حيث سجل خلال السنوات الخمس الماضية (8,903) حالة إصابة جديدة بالسرطان في قطاع غزة، من بينهم (54%) من الإناث، حيث يعاني مرضى السرطان وأمراض الدم من النقص الشديد في الأدوية اللازمة لعلاجهم، إذ بلغت نسبة العجز فيها (43%) خلال شهر ديسمبر 2021.

وينبغي الإشارة إلى أن وزارة الصحة تقوم بشراء الخدمات الصحية غير المتوفرة في المستشفيات الحكومية لتعويض النقص في التخصصات، والخبرات الطبية، والأجهزة والمعدات أو المرافق الطبية أو الأدوية، حيث يتم تعويض هذا النقص عبر شراء الخدمات الطبية من جهات طبية محلية من خارج وزارة الصحة، سواء أكانت مؤسسات أهلية أم مؤسسات خيرية، بالإضافة إلى

WHO. Health Access, page 1 https://applications.emro.who.int/docs/Pal/Monthly_report_PAL_Jan_2019_en.pdf?ua=1

(66) وجه مركز الميزان لحقوق الإنسان يوم الخميس الموافق 2021/10/7 رسالة إلى معالي وزيرة الصحة الفلسطينية د. مي كيلة، طالب من خلالها توضيح الأسباب والعوامل التي أدت إلى الانخفاض في أعداد التحويلات الطبية لمرضى قطاع غزة المحولين للعلاج خارج المؤسسات الصحية الحكومية.، مزيد من التفاصيل: http://www.mezan.org/post/32539

(67) وزارة الصحة الفلسطينية، التقرير الشهري (ديسمبر 2021) حول واقع الأدوية والمستهلكات الطبية في وزارة الصحة الفلسطينية.

(68) مقابلة، أشرف أبو مهادي، مدير عام الصيدلة بوزارة الصحة. (9 فبراير 2021).

شراء الخدمة من دول أخرى حال عدم توفرها في المؤسسات الصحية المحلية. ومن الحالات المرضية التي تستحق التحويل هم المصابون بأمراض مثل: (الأورام، أمراض الدم، العيون، المسح الذري، الطب النووي... إلخ)، وجراء تراجع المقومات الصحية يطرأ سنوياً ارتفاعاً في عدد التحويلات الطبية، ويضاعف هذه الأعداد العجز المتواصل في الأدوية والمستهلكات الطبية وبعض الأجهزة الخاصة بالمسح الذري والطب النووي.

ويخضع نظام التحويلات الطبية إلى معايير محددة تفرضها وزارة الصحة على المرضى، من أبرزها عدم توفر الخدمة المطلوبة في المؤسسات الصحية الحكومية، بحيث يضطر المريض إلى استكمال سلسلة من الإجراءات في الأقسام والدوائر وتنطلق العملية الأولى من خلال خضوع المريض للفحوصات الطبية داخل أقسام المستشفى الحكومي الواقع في منطقة سكنه، وتُجرى له التحاليل الطبية وعلى ضوئها يحصل المريض على التوصية بتحويله للعلاج للخارج حال تعذر علاجه محلياً، وهنا يُمنح تقريراً طبياً " نموذج رقم (١)" ثم ينتقل المريض لاستكمال العملية الثانية في دائرة العلاج التخصصي (دائرة العلاج خارج مستشفيات وزارة الصحة) وهناك يتم التثبت من المرفقات مثل التقرير الطبي، وصورة إثبات الشخصية (الهوية)، ونتائج الفحوصات مثل فحص الدم، وصورة الرنين المغناطيسي، والصورة المقطعية، قبل أن يُحول ملف المريض إلى اللجنة الطبية العليا للعلاج بالخارج، حسب نوع وطبيعة المرض؛ بهدف التأكد من دقة المرفقات والتحقق من البيانات، وأحياناً مناظرة المريض، وعندما تقتنع اللجنة بذلك يعود الملف الطبي إلى المختصين في دائرة العلاج التخصصي (دائرة العلاج خارج مستشفيات وزارة الصحة)، وهنا يتم مخاطبة واحدة من المستشفيات المنوي شراء الخدمة منها للحصول على حجز موعد، وأيضاً يتم بعد ذلك إرسال الملف الطبي للمريض إلى دائرة العلاج التخصصي في مقر الوزارة بمدينة رام الله، للحصول على الموافقة أو ما يعرف بالتغطية المالية. وأحياناً يتم دمج العمليتين وهما حجز المستشفى، والتغطية المالية في عملية واحدة، وفي المرحلة الأخيرة يُحوَّل ملف المريض إلى دائرة التنسيق والارتباط في وزارة الصحة حيث يخضع الملف للفحص، ثم يُرسل إلى سلطات الاحتلال الإسرائيلي للحصول على تصريح مرور يُمكن المريض من اجتياز حاجز بيت حانون (إيرز) الذي تسيطر عليه تلك السلطات. وتجدر الإشارة إلى أن دائرة التنسيق والارتباط بوزارة الصحة تقوم بإعادة بعض طلبات المرضى بحجة أن الفترة الزمنية ما بين تقديم الطلب وحجز المستشفى تقل عن شهر، مما يضطر المريض إلى العودة إلى دائرة العلاج التخصصي لتجديد موعد الحجز من جديد. وبعد هذه المعناة ينتظر المريض رداً من مكتب التنسيق والارتباط على طلبه للحصول على تصريح، وتشير المعطيات إلى أن نسبة الأكبر من هذه الطلبات تخضع للمماطلة لحين انتهاء صلاحية حجز المستشفى ليعود المريض إلى دوامة البحث عن حجز جديد وتكرر العملية أو أن يرد على طلبه بالرفض.

وتشير الممارسة العملية إلى أن المرضى وذويهم يواجهون مشكلة متكررة بفعل التعقيدات الإدارية، التي تؤخر حصول المريض على الموافقة للعلاج، حيث يضطر المريض إلى إجراء الاتصالات ويقوم بزيارة مقر الدائرة بشكل متكرر للاطمئنان على مصير الطلب؛ الأمر الذي يضاعف من معاناة المريض وذويه بسبب الجهد والتعب الذي يضاف إلى آلام وأوجاع المريض. كما يشكل التأخر في صدور التحويلة تهدداً حقيقياً على حياة المريض الذي يلعب الوقت عاملاً حاسماً في حمايتها. وبعد انتهاء مرحلة الحصول على التحويلة والتغطية الطبية يدخل المريض في دوامة الحصول على تصريح، إن الخوف والقلق الذي يتملك المرضى وذويهم من عدم تمكنهم من الوصول إلى المستشفى يفوق أحياناً الخوف من المرض نفسه.

جائحة كورونا:

ارتفع عدد المصابين بفايروس كورونا (كوفيد –19) ومتحوراته وطفراته في قطاع غزة إلى (195,328) مصاب/ة في عام 2021، كما توفي (1,744) شخص، وتوزعت الوفيات بواقع (55%) من الذكور، و(45%) من الإناث. وعلى صعيد التطعيمات بلغت نسبة من تلقوا التطعيم في المجتمع (25.5%)، بينما ترتفع نسبتهم بين الفئة المستهدفة (44.4%). وبذلت الطواقم الطبية جهوداً كبيرة للتصدي لانتشار الفايروس، إلا أن أزمة نقص الأكسجين في المستشفيات تواصلت، وظلت المرافق الطبية بحاجة إلى زيادة عدد الأسرّة الخاصة بالعناية المركزة في المستشفيات، وإلى زيادة أعداد مسحات الفحص.

مؤشرات صحية مختارة:

أدى تدهور الأوضاع الأمنية والاقتصادية والاجتماعية، إلى تراجع المحددات الصحية، وانعكس ذلك على أعداد الذين تلقوا الخدمات الصحية، حيث ارتفعت أعداد المرضى الذين تلقوا خدمات في مرافق وزارة الصحة خلال العام إلى (3,537,590) بواقع (48%) مقارنة مع عام 2020 الذي سجل فيه أعداد من تلقوا الخدمة (2,390,703) مرضى.

ظلت مؤشرات القوى العاملة من الأطباء والممرضين في المستوى نفسه، بالرغم من الزيادة السكانية وزيادة أعداد المراجعين، دون زيادة تناسب ارتفاع أعداد المراجعين، حيث بلغت نسبة الأطباء عام 2020 ما معدله (9.6) طبيب لكل (10,000) نسمة، و(16,2) ممرض لكل (10,000) نسمة. وعند مقارنة ذلك مع عام 2021 نجد أن المعدل حافظ على المستوى نفسه دون زيادة كبيرة، وبلغ معدل الأطباء (10,1) لكل (10,000) نسمة، ومن الممرضين/ات (16,8) لكل (10,000) نسمة. وهذا يوضح حاجة القطاع الصحي إلى تعيين أعداد إضافية من المتخصصين في المجال الطبي لمواجهة ومقابلة زيادة الطلب على الخدمات الصحية، حيث ظل مستوى الاستقطاب والتعيين محدوداً وارتفع عدد العاملين من (11,031) عام 2020، إلى (11,136)، أي بزيادة (105) فقط، بينما قدرت الحاجة الفعلية من العاملين بمرافق وزارة الصحة بنحو (400).

انعكس سوء الأوضاع المعيشية على بعض المؤشرات الصحية، حيث بلغ معدل المواليد الذين تقل أوزانهم عن (2500) جرام، ما نسبته (7.8%)، فيما ارتفعت معدلات العمليات القيصرية إلى (25.4%)، بزيادة مقدارها (7%) عن عام 2020، وطرأت زيادة طفيفة في نسبة النساء الحوامل اللواتي يعانين من فقر الدم، حيث بلغت (40.7%) مقارنة مع (40.5%) في عام 2020م. وارتفعت معدلات وفاة الأمومة لتسجل (34) حالة خلال عام 2021، فيما لم يتجاوز العدد (13) حالة في عام 2020.

وظهر خلال العام توجه بعض الأسر نحو تنظيم النسل، إذ ارتفع عدد المستفيدات من خدمة تنظيم الأسرة في وزارة الصحة إلى (10,634) مستفيدة، بزيادة نسبتها (161%)، مقارنة مع عام 2020 الذي سجلت فيه المستفيدات (4,073) سيدة.

وعلى صعيد الصحة الإنجابية والجنسية، تفاقمت معاناة النساء خلال عدوان أيار/ مايو 2021؛ نتيجة ضعف توفير الاحتياجات المتعلقة بالصحة الإنجابية والجنسية، وضعف تعاطي المؤسسات الصحية العامة والخاصة مع احتياجات النساء، خاصة الخدمات المتعلقة بالحمل وعلاج الأمراض الجنسية، وتنظيم الأسرة، وعلاج العقم ورعاية ما قبل الحمل وما وبعد الولادة، حيث تعرضت الحوامل للقلق وعدم الشعور بالأمان في بيوتهن، كما أن بعض النساء أجهضن نتيجة الخوف، وتأثرت النساء المرضعات بشكل سلبي؛ الأمر الذي أثر على صحة المواليد.

وبالرغم من محدودية خدمات الصحة الجنسية والإنجابية إلا أن النساء خاصة الحوامل والنفاس واجهن معاناة شديدة في الحصول والوصول إلى الخدمات الصحية وتحديداً في ظل جائحة كوفيد–19؛ وبسبب الهجمات الحربية– في مثل هذه الظروف الطارئة–

يحجم مزودو الخدمات الصحية عن تقديم خدمات الصحة الجنسية والإنجابية كونها لا تدخل ضمن سلة الخدمات التي تقدم في أوقات العدوان والجائحة وتعطى الأولوية للجرحى والمرضى. [69]

ودفعت الأوضاع الاقتصادية بالنساء إلى للتوجه نحو تنظيم الأسرة خاصة أن نسبة كبيرة من النساء لا تستطيع توفير المواد الغذائية الغنية بالبروتينات، والحصول على المكملات الغذائية، وعندما تعاني من فقر الدم وتصبح حاملاً؛ ينجم عن ذلك تدهوراً صحياً يؤثر على حياتها وعلى حياة الجنين والمولود.

وعلى صعيد وفيات الأمومة أسهمت الهجمات الحربية في حرمان النساء من الوصول إلى الخدمات الصحية في الوقت الملائم، وأسهم ذلك في ارتفاع أعداد وفيات الأمومة.

ويُخشى أن تتفاقم معاناة النساء على هذا الصعيد خاصة في ظل نقص التمويل المقدم للمؤسسات الأهلية العاملة في المجال الصحي، والتي تقدم خدمات الصحة الجنسية والإنجابية وحماية النساء من العنف القائم على النوع الاجتماعي، خاصة في أوقات الطوارئ والظروف الاستثنائية. [70]

وتؤكد المؤسسات الأهلية الصحية، التي تسعى لتعزيز حقوق المرأة الصحية، ضرورة توفير خدمات صحية بما في ذلك الصحة الجنسية والانجابية، وتوفير مواد التعقيم ووسائل منع الحمل، وتوفير أدوات تخص احتياجات النساء الأساسية بحيث يتم توفير حقيبة تحتوي على مستلزمات النظافة والتغذية للنساء الحوامل، والنفاس، والمرضعات خاصة اللواتي يعانين من مشاكل صحية وجنسية وإنجابية للحفاظ على الكرامة الشخصية. [71]

وارتفع الطلب على خدمات الصحة النفسية وسجل زيادة بنسبة (15%)، فخلال عام 2020 كان عدد الزيارات (78,662) زيارة لمراكز الصحة النفسية، وارتفع العدد إلى (90,887) زيارة خلال عام 2021. وبالرغم من هذه التطورات والزيادة لم يطرأ أي تغيير على أعداد المراكز، أو توسعة في الأقسام، حيث انحصرت في (6) مراكز ومستشفى واحد، تقدم مثل هذه الخدمات.

ويؤكد برنامج غزة للصحة النفسية أن زيادة ملحوظة طرأت على أعداد الذين حصلوا على خدمات صحة نفسية علاجية متخصصة، حيث ارتفع العدد من (3177) حالة عام 2020 إلى (4384) حالة في عام 2021. ويرجع البرنامج السبب إلى الأزمات التي شهدها قطاع غزة، وتسببت في ألم الفقدان. وكان الهجوم الحربي الإسرائيلي في أيار/ مايو المصدر الرئيس لما تسبب فيه من فقدان وخسائر بشرية ومادية للمواطنين؛ بالإضافة إلى آثار جائحة كوفيد-19 وانهيار الأوضاع الاقتصادية، وما تركته هذه الأزمات من مشكلات اجتماعية واقتصادية، وفقدان مصادر الدخل، وتسببت هذه العوامل في زيادة الطلب على خدمة الصحة النفسية من قبل أفراد المجتمع. [72]

الحقوق البيئية:

تواصل تدهور مكونات البيئية خلال العام 2021م في قطاع غزة، وتعرضت البيئة الطبيعية بمكوناتها المختلفة إلى التلوث الذي تفاقم خلال الهجوم الحربي في أيار/ مايو 2021م، خاصة بعد استهداف مرافق البنية التحتية، والمنشآت الحيوية والزراعية، كما

(69) مقابلة، فريال ثابت، مدير مركز صحة المرأة– البريج. بتاريخ (2 فبراير 2021).

(70) فريال ثابت، مرجع سابق.

(71) المرجع السابق.

(72) مقابلة، قصي أبو عودة، مدير دائرة العلاقات العامة وتنمية الموارد في برنامج غزة للصحة النفسية. بتاريخ (9 فبراير 2021)

تواصل انخفاض جودة المياه الجوفية، وتلوث مياه البحر. ولوحظ تزايد مشكلة تآكل الشاطئ وانحساره أمام مد مياه البحر المسماة بظاهرة النحر، ولوحظ انتشار المكبات العشوائية جراء عدم كفاية مكبات النفايات الصلبة المركزية.

آثار العدوان على مرافق المياه والصرف الصحي:

تسببت الهجمات الحربية في وقوع أضرار كبيرة وعميقة في مرافق الصرف الصحي، شملت الأضرار مضخات وشبكات الصرف الصحي الناقلة من وإلى محطات المعالجة، وتوقف بعض المحطات عن الخدمة، كما تفاقمت أزمة انقطاع الكهرباء، وارتفعت معدلات العجز؛ مما اضطر شركة الكهرباء إلى اعتماد برنامج (4) ساعات وصل، مقابل (20) ساعة قطع. هذه التطورات ضاعفت من حجم الأعباء وأربكت عملية إدارة مياه الصرف الصحي حيث اضطرت الجهات المشرفة إلى ضخ مياه الصرف الصحي غير المعالجة إلى البحر مباشرة، أو إلى الأودية الجافة مثل وادي غزة الذي يصب في البحر، أو وادي بيت حانون الذي يصل مجراه للسياج الفاصل. [73]

جدول رقم (7): يوضح والأضرار التي لحقت في مرافق البنية التحتية خلال عدوان مايو/ أيار 2021[74]

المحافظة	خطوط المياه	خطوط الصرف الصحي	خطوط مياه الأمطار	الطرق	آبار المياه	مضخات الصرف الصحي	أحواض تجميع مياه الأمطار	خزانات المياه	مرافق عامة	محطات التحلية	الحدائق والمتنزهات
الشمال	68 كم	27 كم	8 كم	199,000 م^2	5	2	3	2	9	0	3
غزة	28 كم	31 كم	7 كم	314,000 م^2	6	4	0	1	6	0	1
الوسطى	36 كم	31 كم	7.5 كم	82,000 م^2	19	7	0	0	3	1	4
خان يونس	37 كم	10 كم	3 كم	142,000 م^2	10	2	1	2	12	1	11
رفح	17 كم	8 كم	7.5 كم	440,000 م^2	0	0	0	0	8	2	1

يوضح الجدول رقم [7]، حجم الأضرار التي لحقت بمرافق البنية التحتية جراء الهجوم الحربي الإسرائيلي، واستهداف خطوط المياه بأنواعها وأغراضها المختلفة، خاصة خطوط النقل والتصريف، وأحواض تجميع مياه الأمطار التي تركت آثاراً خطيرة أربكت سير حياة السكان اليومية. وظهرت الآثار بوضوح خلال المنخفضات الجوية وتساقط الأمطار بغزارة، حيث تجمعت مياه الأمطار على سطح الأرض دون عملية تصريف، وارتفع منسوبها في المناطق والأحياء المنخفضة؛ وأدى ذلك إلى شل حركة الأفراد والتلاميذ وتعطيل العملية التعليمية، وتسبب جريان المياه إلى انجراف التربة في أكثر من منطقة.

وتواصل خطر تلوث مياه البحر نتيجة استمرار تدفق مياه الصرف الصحي غير المعالجة أو المعالجة جزئياً إلى مياه البحر، حيث شهد العام 2021م أزمة وقود أثرت على محطات الصرف الصحي البالغ عددها (87) محطة صرف صحي، تتوزع كالآتي: (3) منها مركزية، و(4) محطات فرعية، و(80) محطة مخصصة لعملية الضخ. [75] كما تقوم البلديات بضخ مياه الصرف الصحي إلى البحر من خلال (8) مصارف رئيسة و(9) مصارف مؤقتة. [76]

(73) مزيد من التفاصيل، أنظر مركز الميزان لحقوق الإنسان، ورقة حقائق حول: آثار العدوان الإسرائيلي على خدمات الصرف الصحي في قطاع غزة، الرابط الإلكتروني: http://www.mezan.org/post/32289

(74) مصدر المعلومات، وزارة الحكم المحلي في غزة، 2022

(75)مقابلة، مروان البردويل– مدير عام وحدة تنسيق المشاريع في سلطة المياه الفلسطينية، قابله الباحث حسين حمّاد، في مكتبه. (23 مارس 2021م).

(76) مقابلة، تامر نصار – مسؤول ملف المياه والصرف الصحي في سلطة المياه وجودة البيئة بغزة، قابله الباحث حسين حمّاد، في مكتبه. (25 مارس 2021م).

وأعلنت سلطة المياه وجودة البيئة في غزة أنّ نتائج الفحص الذي أجرته بالتعاون مع وزارة الصحة لمياه شاطئ محافظات غزة لدورة (يونيو/ 2021م) أظهرت استمرار تلوث جزء كبير من الشاطئ، وأنّ نسبة التلوّث بلغت (75%) من الطول الكلي للشاطئ البالغ (40) كم، وأهابت بجميع المصطافين على الشاطئ، وخاصة الأطفال وكبار السن والمرضى بضرورة الابتعاد عن المناطق الملوثة والمناطق القريبة من مصبات المياه العادمة على الشاطئ؛ لأجل الحفاظ على صحتهم وسلامتهم. وجاءت هذه الفحوصات بعد العدوان الأخير على قطاع غزة، وما خلّفه من آثار كبيرة على البنية التحتية وشبكات الصرف الصحي وعلى مصادر الطاقة؛ الأمر الذي أدى الى تصريف كميات من مياه الصرف الصحي الى الشاطئ بدون معالجة. [77]

واقع المياه في قطاع غزة:

تتواصل معاناة سكان قطاع غزة في الحصول على مياه مأمونة وكافية، وينخفض معدل استهلاك الفرد الفلسطيني للمياه، الذي يقل كثيراً عن الحد الأدنى الموصي به عالمياً، وذلك جراء القيود الإسرائيلية واستمرار السيطرة على أكثر من (85%) من المصادر المائية الفلسطينية. وفي قطاع غزة بلغ متوسط الفرد من المياه (77) لترا/ اليوم، بانخفاض حوالي (6) لترات عن العام الماضي، وفي حال تم مراعاة نسبة التلوث العالية للمياه في قطاع غزة، واحتساب كميات المياه الصالحة للاستخدام الآدمي من الكميات المتاحة، فإن حصة الفرد من المياه الصالحة تصل إلى (22.4) لتراً في اليوم. [78]

وارتفعت معدلات التلوث إذ أعلنت سلطة المياه الفلسطينية أنّ ما نسبته (97.6%) من إجمالي المياه المتوفرة لسكان قطاع غزة من الخزان الجوفي لا تتطابق مع معايير منظمة الصحة العالمية، وأنّ (8) آبار جوفية فقط صالحة للشرب، بكمية انتاج تقدّر بـ(2.285.493) متر مكعب، [79] وعند تقييم جودة المياه الجوفية بالاعتماد على نتائج التحليل الكيميائي لعدد (290) بئر في قطاع غزة، أظهرت نتائج معظم الآبار زيادة مستمرة في الملوحة. وفي سياق متصل، تفاقمت معاناة المواطنين خلال الهجوم الحربي الذي تخلله استهداف مباشر لمحطات مياه الشرب وشبكات نقل وتوزيع المياه؛ ما تسبب في انقطاعها عن مناطق عديدة منها مناطق مكتظة، وأضعف من قدرة السكان على توفير الكميات الكافية والمأمونة من المياه. [80]

الآثار البيئية الناجمة عن الهجوم على منشآت زراعية:

قصفت مدفعية الاحتلال المتمركزة داخل السياج الفاصل شمال غزة، يوم السبت الموافق 2021/05/15، منطقة السيفا الكائنة شمال غرب بيت لاهيا، بعشرات القذائف، أصاب عدد منها مخازن شركات عائلة خضير للأسمدة والمبيدات الزراعية؛ ما تسبب في احتراق المخازن ومحتوياتها؛ وهو الأمر الذي دفع بالكثير من المواطنين إلى إخلاء منازلهم خوفاً على حياتهم؛ بعد انتشار الروائح الكريهة. وتسبب القصف في احتراق مبيدات كيماوية سميّة، وتكوّنت سحابة دخانية استمرت لعدة أيام في سماء محافظتي غزة والشمال، وتسببت في إحداث تلوث هوائي، وبقيت مخلفات هذه المواد لفترة طويلة في المنطقة (من 2021/5/15- 2021/9/22م)، فتطاير جزء منها بفعل الهواء والرياح للمناطق المحيطة في موقع الحريق؛ محدثاً تلوث في التربة والنباتات. كما ضاعف استمرار بقاء مخلفات هذه المواد لفترة طويلة في المنطقة من التهديدات البيئية، خاصة أن احتراق هذه المواد

---

(77) معلومات رسمية تحصّل عليها باحثو المركز من سلطة المياه وجودة البيئة بغزة، بتاريخ (25 يوليو 2021م).

(78) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة المياه الفلسطينية، بيان صحفي، 2021/3/22م. الرابط: https://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=3943

.

(79) سلطة المياه الفلسطينية، الإدارة العامة للمصادر المائية، تقرير حالة المياه المزودة في قطاع غزة، يونيو 2020م.

(80) مزيد من التفاصيل، انظر مركز الميزان لحقوق الإنسان، ورقة حقائق حول: آثار العدوان الإسرائيلي على حق المواطنين في الوصول لمياه الشرب في قطاع غزة، الرابط الإلكتروني: http://www.mezan.org/post/32345

وعمليات الإطفاء التي استخدمت فيها المياه شكل مخاطر جدية لتسرب المركبات الكيمياوية للمبيدات والأسمدة إلى المياه الجوفية. [81]

التلوث البحري وتآكل وانجراف الشاطئ:

ظهرت بوضوح ظاهرة تآكل شاطئ البحر نتيجة ارتفاع الأمواج، وظلت محاولات الجهات المختصة في وزارة الأشغال محدودة أمام هذه التغيرات المناخية، ويُشكل الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة تحدياً رئيسياً أمام الجهود المبذولة نحو التخفيف من حدة وآثار تغير المناخ العالمية، حيث تواصل سلطات الاحتلال منع دخول الصخور كبيرة الحجم إلى القطاع لاستخدامها كمصدات وكواسر للأمواج حيث إن ارتفاع منسوب مياه البحار يزيد من خطر الفيضانات الكارثية.

الحقوق الثقافية:

واقع الحق في التعليم:

واجهت خدمات التعليم في قطاع غزة، صعوبات جمّة نتيجة استمرار الحصار الإسرائيلي والهجمات الحربية، واستمرار جائحة كوفيد-19، وهذه العوامل أربكت العملية التعليمية، وحرمت الطلبة من حقهم في الحصول على التعليم خاصة بعد إغلاق المدارس في النصف الثاني من العام الدراسي. واضطرت الجهات المشرفة على التعليم إلى التحول للتعليم عن بعد، وهو أمر لم يكن متاحاً للفقراء ممن لا تتوفر لديهم خدمات الانترنت وحواسيب أو أجهزة اتصال ذكية، وجرى إنهاء العام الدراسي مبكراً.

وتعرضت المرافق التعليمية ومحيطها للهجمات الحربية؛ التي تسببت في تضرر (169) مدرسة، منها (37) تابعة لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، و(132) حكومية، (13) مدرسة خاصة. وشملت الأضرار الأبنية المدرسية والساحات والغرف الصفية والمختبرات، ...إلخ. والجدير بالذكر أن (63) مدرسة تابعة للوكالة استخدمت كملاجئ للنازحين خلال فترة العدوان.

يشار إلى أن الهجمات الحربية على قطاع غزة تسببت في قتل (57) طالباً وطالبة، موزعين كالآتي: رياض الأطفال (3)، ابتدائي (23)، إعدادي (12)، ثانوي (7)، جامعي/ دبلوم (12) ومن العاملين في حقل التعليم (1) معلمة تعمل في رياض الأطفال.

وأحدثت الهجمات الحربية حالة من الخوف في صفوف الأطفال وأسرهم، وظهرت على الطلبة أعراض سلوكية وحالة من العنف والحركة الزائدة والتشتت واللامبالاة أكثر مما كانت عليه سابقاً؛ واضطرت وزارة التربية التعليم إلى تنفيذ برامج للدعم النفسي للطلبة والمعلمين بعد انتهاء الهجمات الحربية للحد من آثارها النفسية. وشكل النقص في أعداد المرشدين النفسيين تحدياً لمواجهة هذه الآثار؛ مما ضاعف من العبء على وزارة التربية التعليم لجهة تنفيذ برامج لمعالجة الآثار النفسية. [82]

وظلت الكثافة الصفية مرتفعة، وبلغ متوسطها في المدارس الحكومية (39.36)، وفي مدارس الأونروا (41.09)، والمدارس الخاصة (21.89).

---

[81] مزيد من التفاصيل، انظر مركز الميزان لحقوق الإنسان، ورقة حقائق حول: قصف قوات الاحتلال لمخازن شركات عائلة خضير شمال قطاع غزة، الرابط الإلكتروني: http://www.mezan.org/post/32629

(82) مقابلة، أنور أحمد، وزارة التربية والتعليم العالي بغزة. بتاريخ 2022/2/3م.

يشار إلى أن عدد المدارس التي تم تشييدها خلال العام ظلت دون المستوى المطلوب ولا تتلاءم مع الزيادة السنوية في عدد الطلبة، حيث أنشأت (10) مباني مدرسية جديدة، وهذا لا يتناسب مع الزيادة في عدد الطلبة التي بلغت (8741) طالباً وطالبة، بنسبة (1.477)[83]% .

وأمام هذه المعطيات اضطرت الجهات المشرفة على التعليم لاستمرار اعتماد نظام الفترتين، حيث بلغ عدد المدارس التي تتبع نظام الفترتين في المدارس الحكومية (252) مدرسة، من أصل (429)، و(198) مدرسة تابعة للأونروا من أصل (278) مدرسة، أي بنسبة (58.7%) من إجمالي المدارس الحكومية و(71.2%) من مدارس للأونروا. ويؤكد الخبراء أن طلاب الفترة المسائية يتعرضون لضغوط نفسية وعدم القدرة على الاستيعاب، ويفقدون التركيز والانتباه؛ مما يؤثر بشكل مباشر على تحصيلهم الدراسي.

من جهة أخرى أثر التعليم عن بعد سلبياً على سلوك الطلبة ومستوى انضباطهم في البيئة الصفية، نظرا لانقطاعهم عن بيئة المدرسة المنضبطة.

وعلى صعيد التحديات، برزت مشكلة الفجوة الرقمية بين قطاع غزة والعالم الخارجي الناجمة عن سيطرة الاحتلال على الطيف الترددي الفلسطيني، وحظر دخول التقنيات والأجهزة اللازمة لتطوير خدمات الإنترنت؛ ما أضعف من قدرة الجهات المشرفة على التعليم وبعض الأسر على مواكبة التقدم العلمي والاستفادة من خدمات الإنترنت، وعدم قدرة بعض الأسر على الاستفادة من نظام التعليم عن بعد خاصة في ظل ارتفاع تكاليف الانترنت والحواسيب وأجهزة الاتصال الذكية.

وفي هذا السياق أعد مركز الميزان دراسة حول معوقات الوصول إلى التعليم في قطاع غزة، على عينة مكونّة من (668) طفل من جميع محافظات غزة. وأشارت الدراسة إلى أن (568) طفل، أي ما نسبته (64.84%) من العينة، عبروا عن عدم قدرتهم على الوصول إلى التعليم الإلكتروني، بعد اعتماد نظام التعليم عن بعد، بسبب جائحة كوفيد-19؛ لعدم قدرتهم على تحمل الكلفة المالية للوصول إلى تعليم إلكتروني. [84]

وعلى صعيد صحة الطلبة وبعد إجراء فحوصات تم تحويل (52%) من طلبة الصف الأول إلى العيادات والمستشفيات، وكانت النسبة الأكبر من التحويلات إلى عيادات الأسنان حيث بلغت نسبة تسوس الأسنان بين الأطفال في الصف الأول (48%)، وسجلت نسبة فقر الدم في أوساط طالبات الصفوف من (7-10) (34%)، ومعدلات زيادة الوزن والسمنة لطلبة الصف العاشر بلغت (25%)، ومعدلات النحافة (2.7%). [85]

ويعاني الطلبة من ذوي الاحتياجات الخاصة من نقص حاد في الأجهزة والأدوات المساعدة، وهناك حاجة ماسة إلى حوالي (1340) أداة أو جهاز مساعد وتشمل: كراسي متحركة، وكراسي كهربائية، سماعات الأذن، أجهزة مكبرة للذين يعانون من ضعف شديد في البصر، أجهزة بيركن للطباعة. هذا بالإضافة إلى معاناتهم الناجمة عن عدم مواءمة المرافق التعليمية والبيئة المدرسية لذوي الاحتياجات الخاصة، بما في ذلك تعبيد ورصف الطرق المؤدية إلى المدارس، ناهيكم عن دورات المياه والفصول وتخصيص ممرات للكراسي المتحركة. وتشير البيانات أن حوالي (99) مدرسة بحاجة إلى مواءمة، حيث يوجد من بينها حوالي (42) مدرسة

(83) تحتسب نسبة الزيادة السنوية بعد طرح عدد الطلاب من انهوا المرحلة الثانوية أو من تسربوا خلال العام الدراسي من مجموع الطلبة الجدد الذين يدخلون الصف الأول.

(84) مركز الميزان لحقوق الإنسان، تقرير خاص حول معيقات الوصول إلى التعليم في قطاع غزة، 2021م

(85) وزارة التربية والتعليم، بيانات غير منشورة حصل عليها المركز عبر البريد الإلكتروني بتاريخ (9 فبراير 2021)

بحاجة لتعبيد الطريق المؤدي إليها. وجدير بالذكر أن عدد ذوي الاحتياجات الخاصة بلغ (3001) طالب/ة ويشمل: الإعاقة السمعية والبصرية والحركية. [86]

وانخفضت معدلات استكمال الطلبة الناجحين في الثانوية العامة دراستهم في مؤسسات التعليم العالي، كما لجأ العديد من طلبة التعليم العالي إلى تأجيل الفصول الدراسية، ولم يتكنوا من الانتظام في الدراسة نتيجة الظروف الاقتصادية، وعدم القدرة على تحمل كلفة التعليم المادية، خاصة وأن بعض الجامعات تحرم الطلبة المتعسرين من مواصلة دراستهم، وتلجأ في سبيل الضغط عليهم إلى حجب صفحاتهم الإلكترونية الجامعية؛ مما يحول دون قدرتهم على التسجيل ومتابعة أوضاعهم الأكاديمية.

وطال أثر انهيار الوضع الاقتصادي في قطاع غزة مرحلة رياض الأطفال، وعزف الأهالي عن إلحاق أبنائهم برياض الأطفال سيما أنها مرحلة غير إلزامية، واضطرت العشرات من رياض الأطفال إلى إغلاق أبوابها وبيع محتوياتها، حيث تراجع عدد مؤسسات الأطفال التي تقدمت لتجديد الترخيص من وزارة التربية والتعليم من (730) روضة إلى (630) روضة، أي بواقع (100) روضة أقل من عام 2020. [87]

المشاركة في الحياة الثقافية:

استأنفت المؤسسات الثقافية في قطاع غزة عملها، ضمن برتوكول صحي للوقاية من مرض كوفيد-19، بعد أن تراجعت أنشطتها في العام السابق؛ نتيجة إلغائها أو تأجيلها أو الاكتفاء بإقامة بعضها عبر البرامج والتطبيقات الإلكترونية لكنها ظلت دون المستوى المطلوب على صعيد تنمية وتطوير الجانب الثقافي.

وتحول القيود الإسرائيلية المفروضة على قطاع غزة دون السماح للمثقفين والفنانين بالمشاركة في الأنشطة الثقافية التي تقيمها المؤسسات الثقافية في الضفة الغربية؛ كما تسببت في تقويض القدرة على إقامة معارض للكتب خلال عام 2021. وتعمقت أزمة القطاع الثقافي نتيجة الهجمات الإسرائيلية واستهداف دور النشر ومتاجر بيع الكتب في غزة، ونجم عنها تدمير مطابع ودور نشر كمكتبة سمير منصور للطباعة والنشر والتوزيع، مكتبة النهضة، ومكتبة "اقرأ"؛ مكتبة ومطبعة دار المنارة؛ وظل القارئ والباحث في غزة محروماً من مواكبة كل جديد في تخصصه أو اهتماماته، أو الحصول على المؤلفات التي تسد حاجته.

وتجدر الإشارة إلى أن الهيئة العامة للثقافة والشباب سجلت (230) رقم إيداع لمؤلفات جديدة في العام 2021، وهذا أقل مما سجل في عام 2019؛ ويُعزى هذا التراجع إلى قصف دور النشر التي كانت تتولى عملية الطباعة والنشر، ولسوء الأحوال الاقتصادية في العام 2021م. ومن الإشكالات التي واجهت الأنشطة الثقافية فرض الهيئة العامة للشباب والثقافة في غزة حصول المنظمين لأي نشاط ثقافي على تصريح عدم ممانعة كشرط للسماح بتنظيم أنشطة ثقافية. وبحسب تقريريها فقد منحت عشرات التصاريح بعدم ممانعة تنفيذ أنشطة ثقافية عامة خلال العام. [88] وفي سياق منفصل انتهت الهيئة العامة للشباب والثقافة من إعداد القائمة البيليوغرافية الوطنية للكتب والمكتبات في غزة، وقامت بجمع كافة قواعد بيانات المكتبات المتنوعة من مكتبات جامعية وكليات ومدارس ومؤسسات وغيرها في قاعدة بيانات إلكترونية واحدة، من أجل تسهيل مهمة البحث والحصول على أكبر قدر من المعلومات بأسرع وقت وجهد ممكن.

(86) مقابلة، خالد أبو فضة، مدير عام الصحة المدرسية بوزارة التربية والتعليم، أجريت بتاريخ (23 يناير 2021)

(87)مقابلة، إيمان التيان، عضو في نقابة أصحاب رياض الأطفال، مقابلة عبر الهاتف، أجريت بتاريخ 2022/1/26.

(88) الهيئة العامة للشباب والثقافة، التقرير السنوي 2021م.

التوصيات:

مركز الميزان لحقوق الإنسان واستناداً إلى الحقائق والمعطيات والمؤشرات التي أوردها التقرير، فإنه:

1. يطالب المجتمع الدولي بإجبار سلطات الاحتلال الإسرائيلي على إنهاء الحصار المفروض على قطاع غزة، ورفع القيود المفروضة على حرية حركة وتنقل البضائع والأفراد من وإلى قطاع غزة، بما في ذلك إعادة فتح كافة المعابر المغلقة منذ سنوات لأن حصرها في معبر (كرم أبو سالم) يضاعف من كلفة النقل، ويضعف طاقته الاستيعابية.
2. يطالب بإنهاء الانقسام والحفاظ على الوحدة السياسية للأراضي الفلسطينية، والشروع فوراً في إجراء الانتخابات العامة بأسرع وقت، من أجل تعزيز المشاركة الشعبية، وضمان تمثيل مصالح واحتياجات المواطنين، وتفعيل مبدأ المحاسبة ومساءلة.
3. يدعو كافة الجهات الدولية والإقليمية والمانحين للوفاء بالتزاماتها وتعهداتها المالية تجاه الأراضي الفلسطينية وتوفير الأموال اللازمة لعملية إعادة الإعمار، وتوجيه الدعم نحو إصلاح وتطوير البنية التحتية والمرافق البيئية وقطاع الطاقة، والقطاع الصناعي.
4. يدعو الجهات المانحة إلى زيادة المساهمة في دعم وتطوير قطاع الصحة، وضمان وصول كافة المستلزمات الطبية وتوفير المعدات والأدوية واللوازم الطبية المناسبة إلى أقصى حد ممكن.
5. يدعو السلطة الوطنية الفلسطينية إلى زيادة المخصصات والنفقات اللازمة لتطوير وتحسين مستوى الخدمات المقدمة في القطاعات كافة وخاصة التعليم والحماية الاجتماعية وتوطين الخدمات الصحة.
6. ضرورة أن تتبنى الحكومة خطة عاجلة للحد من تدهور الأوضاع الإنسانية في قطاع غزة، بما في ذلك خلق فرص عمل والالتزام بدفع مخصصات الفقراء بشكل منتظم وبأثر رجعي، واحترام وتطبيق الحد الأدنى للأجور، وإنشاء نظام إقراض يحمي حق الطلبة في مواصلة التعليم الجامعي.
7. يطالب الإدارات والوزارات في قطاع غزة بتخصيص الأموال وزيادة النفقات لدعم الخدمات الأساسية في قطاع التعليم والصحة والتنمية الاجتماعية.
8. ضرورة التزام الحكومة باحترام مبادئ الشفافية ونشر المعلومات والبيانات الشاملة والدقيقة الخاصة بالموازنة العامة وإتاحة الوصول إليها، واتباع النهج التشاركي بما يتيح مشاركة المجتمع المدني في نقاش إعداد وتحديد أولويات الموازنة العامة.
9. ضرورة تسهيل عمل المؤسسات الأهلية، وإزالة كافة القيود المحلية والدولية، وضمان استمرار الدعم والتمويل الدولي كي تتمكن من تقديم وتنويع خدماتها، وفي نفس الوقت يدعو المجتمع الدولي إلى وقف القرارات المتعلقة بتصنيف (6) مؤسسات حقوقية وتنموية بأنها "منظمات مرتبطة بالإرهاب".